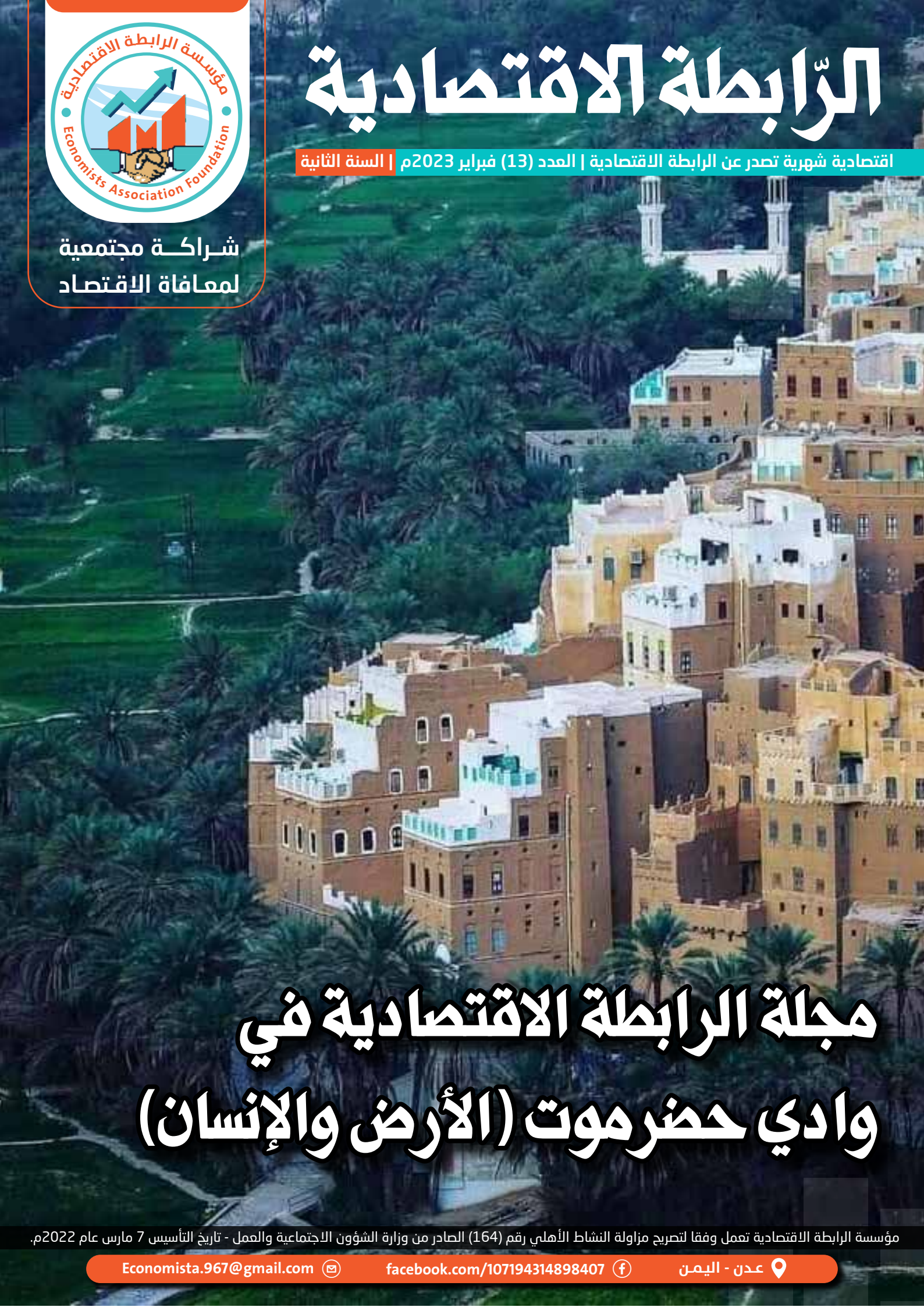

الرّابطة الاقتصادية

اقتصادية شهرية تصدر عن الرابطة الاقتصادية | العدد (13) فبراير 2023م | السنة الثانية

مؤسسة الرابطة الاقتصادية
Economists Association Foundation

شـراكــة مجتمعية
لمعافاة الاقتصاد

مجلة الرابطة الاقتصادية في وادي حضرموت (الأرض والإنسان)

مؤسسة الرابطة الاقتصادية تعمل وفقا لتصريح مزاولة النشاط الأهلي رقم (164) الصادر من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل - تاريخ التأسيس 7 مارس عام 2022م.

عدن - اليمن facebook.com/107194314898407 Economista.967@gmail.com

محتويات العدد:

- هيئة التحرير 3
- الافتتاحية 4
- من نحن 5
- قواعد النشر في المجلة 6
- الإعلان في المجلة 7
- أخبار الرابطة 8
- شخصية اقتصادية: م. شكري صالح باموسى - مدير عام مكتب الزراعة والري والثروة السمكية م/حضرموت 13
- تحليل أسعار الصرف لشهر يناير 2023 18
- تطورات اقتصادية: 22
  - مزادات بيع العملة الأجنبية - الشروط - آلية التنفيذ - الأهداف المحققة | أ. حسين علي القعيطي 23
  - الحنكة الاقتصادية واحتياجات الواقع اليمني | ذي يزن الأعوش 26
  - أهمية الخدمات الالكترونية في تطوير قطاع السياحة في محافظة عدن | د. صالح علي الصالحي 29
- تحليل أسعار السلع الغذائية لشهر يناير 2023 32
- مقالات اقتصادية:
  - الاستثمار الأجنبي في اليمن | صادق عبد الرحيم صالح 36
  - الإنتاج السمكي في شبوة | محمود أبوحربة 37
  - أثر بيئة الأعمال في تحسين الاقتصاد اليمني | د. لبنى عبدالعزيز 38
  - ظاهرة الفساد في اليمن وتأثيراتها السلبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية | أ.حسين صالح التام 39
- تجارب تنموية: النرويج.. رائدة التنويع الاقتصادي | د. سامي محمد 45
- إلى من يهمه الأمر: المتعاقدون.. العقدة والحل | د. حسين الملعسي 49

هيئة التحرير:

د. حسين سعيد الملعسي - رئيس التحرير

د. سامي محمد قاسم - نائب رئيس التحرير

صالح القملي - سكرتير التحرير

أعضاء هيئة التحرير:

أ. صالح علي الجفري

د. بثينة السقاف

د. نهال علي عكبور

أ. هلال عبد الله عبد الرب

إخراج فني:

حسين سيف الأنعمي

مستشارو هيئة التحرير:

أ.د ليبيا عبود باحويرث

فضل علي مبارك

د. حاتم علي باسرده

الافتتاحية

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله تعالى على خير خلقه محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

اما بعد،،،

ان توقع مسارات مستقبل اقتصاد البلاد تؤشر لها كل المؤشرات الاقتصادية والمالية حيث تحدد مسار خطير للتطورات الاقتصادية والمالية في البلاد وخاصة في (المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة المعترف بها دوليا) حيث قد تتجه الحكومة من الفشل الاقتصادي الى الافلاس المالي العام خلال أشهر معدودات إذا ما استمرت الاوضاع والتطورات تسير دون احداث اي إجراءات وسياسات جادة وفي الميدان لوقفها.

ان الاسباب التي تجعلنا نتوقع ذلك هي:

- الحرب وما ولدته من انقسام سياسي و اقتصادي ومالي مع انقسام واختلاف وتناقض السياسات المالية والنقدية.
- ضعف متزايد على قدرة وفاء الدولة على سداد ديونها الداخلية والخارجية.
- توقف انتاج وتصدير النفط وبالتالي ايقاف اهم مورد مالي للميزانية الحكومية على الاطلاق.
- ضعف تحويل تحويلات المغتربين عبر القنوات الرسمية والذي تعتبر ثاني مصدر بعد النفط من العملات الأجنبية.
- عدم قدرة سيطرة البنك المركزي عدن على الموارد والتحويلات من العملات الأجنبية على شكل مساعدات ومعونات وهبات وقروض وغيرها.
- بقاء موارد مالية سيادية بالريال والعملات الاجنبية خارج سيطرة اجهزة الدولة المالية والنقدية.
- ضعف تحصيل الضرائب والجمارك وتوريدها الى الحسابات المخصصة لها في البنك المركزي.
- انتشار السطو والنهب للموارد المالية على طول وعرض البلاد بسبب ضعف اجهزة الدولة المختلفة.
- قد تصل السلطات الى حد من عدم القدرة على دفع ذالاجور والمرتبات للمدنيين والعسكريين وعدم القدرة على تدبير موارد مالية لتقديم الخدمات العامة من كهرباء وماء وصرف صحي ووقف الموازنات التشغيلية لأجهزة الدولة مما يقود الى انتشار الفوضى العامة.

ان استمرار انشغال الحكومة ومجلس القيادة الرئاسي بمهنة الخلافات والسلبية ونهج (الدعممة) السياسية والاستمرار في الخارج وعدم القيام باي مهام رسمية وخاصة في حل المعضلات المشار إليها أعلاه وخاصة القيام بإجراءات استثنائية اقتصادية وعسكرية ومالية لضمان استمرار الصادرات النفطية والحد من الفساد والصرف بالعملات الاجنبية والمحلية لموظفيها وغيرها من الاجراءات سوف يقودون البلاد الى الافلاس بجدارة متناهية.

وهنا نحب التأكد على ضرورة دعم توجهات البنك المركزي في اجراءات مالية ونقدية جادة لتخفيف سرعة التدحرج الى الافلاس.

ان الاجراءات الخجولة للحد من الازمة الاقتصادية تدل على انعدام النية لدى القيادة وحلفائها في التخفيف من معاناة السكان والاقتصاد واغراق الغارب بمن فيه مع ضمان نجاتهم مع مصالحهم.

- رئيس التحرير

من نحن؟

نبذة عن التأسيس:

تأسست مجموعة رابطة الاقتصاديين على تطبيق الواتساب من قبل د. حسين الملعسي رئيس قسم الاقتصاد الدولي في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية/ جامعة عدن، حيث لقت الفكرة استحسانا لدى المؤسسون الأوائل الذين انضموا إلى المجموعة من الأكاديميين ورجال المال والأعمال والإعلاميين والمسؤولين التنفيذيين، والذين بمجموعهم شكلوا النواة الأولى لرابطة الاقتصاديين.

وفي تاريخ 7 مارس عام 2022 تم تأسيس مؤسسة الرابطة الاقتصادية كمؤسسة رسمية تعمل وفقاً لتصريح مزاولة النشاط الأهلي رقم (164) الصادر من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.

الرؤية:

خلق شراكة مجتمعية رائدة ، والعمل الجماعي لإيجاد حلول مبتكرة للمشكلات الاقتصادية ، ووضع أسس علمية للشراكة بين الدولة والقطاع الخاص؛ لتحقيق شروط معقولة لمعافاة الاقتصاد.

الرسالة:

تسعى الرابطة أن تكون منبرًا اقتصاديًا لكل المهتمين في الشأن الاقتصادي، في إطار شراكة تسعى إلى معافاة الاقتصاد، وتقديم مقترحات بالحلول والمعالجات للمشكلات الاقتصادية، كإسهام في تحقيق النمو الاقتصادي، وتحسين بيئة الأعمال على طريق النمو المستدام.

الأهداف:

- تشجيع قيام شراكة مجتمعية تسهم في إعادة بناء الاقتصاد الوطني من أجل الاستفادة من كل الطاقات المتاحة في المجتمع.
- المساهمة فى دراسة المشكلات الاقتصادية وتقدم حلول ومعالجات تساعد فى خلق بيئة اقتصادية ملائمة.
- المساهمة فى تنفيذ المشروعات التى تتبناها المنظمات الدولية فى مجال التنمية المجتمعية.
- إعداد الدراسات والبحوث الاقتصادية بما فيه خدمة رجال الأعمال وتنمية اقتصاد البلاد.
- تبنى عقد الورش والندوات والمؤتمرات المتخصصة فى مجالات الاقتصاد والتنمية.
- العمل على إصدار دورية خاصة للرابطة تنشر فيها نتاج الحلقات النقاشية والورش والمؤتمرات المتخصصة وإشهار التجارب الناجحة لرجال الأعمال.
- عقد حلقات نقاشية عبر مجموعة الرابطة في الواتساب تناقش القضايا والمشاكل الاقتصادية الراهنة والخروج بملخصات تعكس وجهه نظر المؤسسة.
- تنشيط الحوار مع المهتمين فى الشأن الاقتصادي العام وتطوير علاقات مع منظمات المجتمع المدنى المناظرة محلية ودولية.
- السعى للإسهام الفعال مع الجهات الرسمية لوضع السياسات والأجراءات والقوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي فى البلاد بما يساعد على تحسين بيئة الأعمال.
- تقديم الإستشارات الاقتصادية لأعضاء الرابطة وغيرهم.
- العمل على تأسيس مركز أبحاث .يتبع الرابطة إنشاء منصات إلكترونية للرابطة تعكس رؤيتها ورسالتها وأهدافها وأنشطتها المختلفة.
- تنشيط الحوارمع المهتمين في الشأن الاقتصادي العام وتطوير علاقات عمل مع ... الخ.

قواعد النشر
في مجلة الرابطة الاقتصادية:

1- ألا تكون المشاركة قد نشرت سابقًا وأن تعالج قضايا اقتصادية معاشة.
2- ألا تكون ذات مضمون تهكمي أو ساخر اوتتعرض للاديان والمعتقدات الدينية وأن تلتزم الموضوعية والحياد والمهنية.
3- أن تكون المشاركات بالموضوعات ذات الصلة بالاقتصاد وذات سمة تطبيقية.
4- تقبل المشاركات في المحاور التالية:
- مقالات اقتصادية
- تطورات اقتصادية حديثة.
- الاقتصاد والناس.
5- لا تتجاوز عدد كلمات المقالة عن 1000 كلمه.
6- أن تكون المقالة مطبوعة ببرنامج الوورد وتسلم بهذه الصيغة وتكون سليمة لغويا وفنيا وان يشار فيها الى مصادر المعلومات.
7- ترسل المقالات إلى بريد رابطة الاقتصاديين الإلكتروني قبل تاريخ 25 من كل شهر.
لهيئة التحرير حرية قبول أو رفض نشر أي مقالة دون أن تبدي سبب ذلك،
أو تأجيل النشر في الإعداد القادمة بحسب أولوية الموضوعات المقدمة.

| هيئة التحرير

مؤسسة الر ابطة الاقتصادية

تعلن مؤسسة الرابطة الاقتصادية عن قبول عروض الاعلان في مجلة الرابطة الاقتصادية الالكترونية الصادرة عنها للأعداد القادمة، إذ يتم تحويل قيمة الاعلان إلى حساب المؤسسة البنكي لدى البنك الاهلي اليمني رقم(٩٨٦٠٠)، وفيما يلي توضيح عرض قيمة الاعلانات

مكان الاعلان	الحجم	السعر (ريال يمني)
أولاً: عرض سعر شهري		
الاعلان في الصفحة الاولى المخصصة للإعلانات	صفحة كاملة A4(٢١سم في ٢٩.٧سم)	٦٠٠٠٠ ريال
الصفحات الثانية والثالثة من الصفحات المخصصة للإعلانات	صفحة كاملة	٥٠٠٠٠ ريال
	نصف صفحة	٢٥٠٠٠ ريال
الصفحات ما بعد الصفحات ال٣ الاولى من الصفحات المخصصة للإعلانات	صفحة كاملة	٤٠٠٠٠ ريال
	نصف صفحة	٢٠٠٠٠ ريال
الصفحة الاخيرة من المجلة	صفحة كاملة	٦٠٠٠٠ ريال
ثانياً: عرض سعري لمدة ٣ أشهر		
الصفحة الأولى من الصفحات المخصصة للإعلانات	صفحة كاملة	٥٥٠٠٠ ريال
الصفحات الثانية والثالثة من الصفحات المخصصة للإعلانات	صفحة كاملة	٤٥٠٠٠ ريال
الصفحات ما بعد الصفحات ال٣ الأولى من الصفحات المخصصة للإعلانات	صفحة كاملة	٣٥٠٠٠ ريال
الصفحة الاخيرة من المجلة	صفحة كاملة	٥٥٠٠٠ ريال
ثالثاً: عرض سعري لمدة ٦ أشهر		
الصفحة الأولى من الصفحات المخصصة للإعلانات	صفحة كاملة	٥٠٠٠٠ ريال
الصفحات الثانية والثالثة من الصفحات المخصصة للإعلانات	صفحة كاملة	٤٠٠٠٠ ريال
الصفحات ما بعد الصفحات ال٣ الأولى من الصفحات المخصصة للإعلانات	صفحة كاملة	٣٠٠٠٠ ريال
الصفحة الاخيرة من المجلة	صفحة كاملة	٥٠٠٠٠ ريال

د. بثينة المقالح

المسئول العلمي للرابطة الاقتصادية

أخبار الرابطة

الرابطة الاقتصادية في زيارة لوزارة الأشغال العامة

ضمن خطط وفعاليات الرابطه الاقتصاديه في متابعة قضايا اقتصاد الناس وكل ما يرتبط بمعيشتهم وخدماتهم حيث كان موضوع مشروع الاعمار محل نقاش وسؤال عن الآثار الايجابيه المتوقعه حال تنفيذه والسؤال عن سير هذا البرنامج والمحددات التي تحول دون تنفيذه بشكل متكامل ، وتم تكليف الإخوة د سامي نعمان والأستاذ صالح الجفري بترتيب لقاء مع الاخ المهندس سالم محمد الحريزي وزير الاشغال العامه والطرق للنقاش والاطلاع على سير أعمال برنامج الاعمار ، وذلك ماتم يوم الثلاثاء الموافق ١٧ يناير.

حيث قدم للاخ الوزير وقيادة الوزاره عرض موجز عن نشاط الرابطة الاقتصاديه كمؤسسة مجتمع مدنى تعنى بمتابعة المشكلة الاقتصاديه القائمه والأزمة والحرب القائمه التي قادها انقلابيين صنعاء الحوثه ومن خلال كل الفعاليات التي نفذتها خلال الفترة الماضيه عبر ورش العمل المتعدده والتي انبثق عنها العديد من التوصيات والرؤى والحلول التي رفعت للحكومه حول الأزمة الاقتصاديه التي تمر بها البلد.

تلى ذلك الاستفسار عن مشروع الاعمار وكل العوامل المرتبطة به حيث قدم الاخ الوزير شرحا ضافيا عن مشروع الاعمار والأهمية المرتجاه من تنفيذه و أفاد أن التنفيذ الكامل لمشروع إعادة الاعمار مرتبط بعملية إحلال السلام وذلك ما يفيد به المانحين، ومع ذلك نفيدكم تنفيذ عدد من المشروعات الحيويه والخدميه التي نفذت ومولت من صندوق الاعمار السعودي او الهلال الأحمر الاماراتي او الكويتيين يمكن إيجاز أهمها في القطاعات التاليه:.

*قطاع التربيه والتعليم

*قطاع الصحة، مستشفى الشيخ زايد، المراكز الصحية ومستشفى عدن العام،

*الموانئ البريه والبحرية

مطار عدن، مطار الريان، ميناء عدن ، ميناء نشطون، مطار سقطرى، مطار الغيضة

*قطاع المياه

*قطاع الكهرباء..

كما تم ترميم البدء بترميم (600)شقه سكنيه في العاصمة عدن (التواهي، المعلا، كريتر) من خلال البرنامج السعودي لإعمار اليمن مقدمة من الأمير الوليد بن طلال عبر منظمة هابيتات التابعة للأمم المتحدة (برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية) وبمبلغ مرصود ٢.١ مليون دولار.

كما عملت الوزارة وبكوادرها الفنيه على تنفيذ عملية حصر الأضرار التي لحقت بالمساكن في العاصمة عدن بعد الحرب مباشرة في أغسطس ٢٠١٥ والتي بلغ عددها (12934)مسكن متضرر كليا او جزئيا و انجزت ووثقت ذلك في قاعدة بيانات يجري تحديثها باستمرار من خلال كوادر الوزاره إضافة إلى قيام الوزاره وعبر كوادرها في حصر الأضرار التي أحدثتها السيول في العاصمة

12934 مسكناً متضرراً جراء حرب 2015

عدن خلال الفترة الماضيه ولعدد (120) مسكن تم إدراجها أيضا ضمن مشروع إعادة الإعمار

وبعد ذلك تم التطرق لمشروع الطريق البحري وتعثر العمل فيه وقد شرح الوزير أن السبب هو اعتذار صندوق العربي عن استمرار تمويله بعد جائحة كورونا وهو الآن ضمن مشروعات الصندوق السعودي لإعمار اليمن بعد موافقة السعودية على تمويله وقد تم عمل مخالصة مع المقاول السابق ومن المتوقع أن يتم إنزال المناقصة الجديد خلال ايام ...واضاف الاخ الوزير تم بحث تجارب إعادة الاعمار للعديد من الدول مع المانحين مثل التي تمت في بلدان أخرى كالعراق ومدينة غزه في فلسطين المحتله كما تم التباحث مع الإخوة في مصر الذين أبدوا استعدادهم للتعاون معنا في اليمن بتقديم كل خبراتهم حال تنفيد مشروع الاعمار..

وأشار الاخ الوزير إلى ضرورة التنسيق بين المنظمات التي تنفذ مشاريع الاعمار الجزئي هنا او هناك مع الوزارة منعا لحالات الازدواج وبما يضمن سلامة التنفيذ وخدمة الناس

بشكل سليم كما طالب

وقد قام نائب الوزير الدكتور محمد ثابت بالإجابة عن سؤال عملية تقييم أضرار المباني والمشاريع قائلا بانه بالإضافة لفريق التقييم الوطني فقد قام البنك الدولي بإصدار تقييم الأضرار عبر الأقمار الصناعية لـ١٦ محافظة كما قامت منظمة هابيتات بعمل تقييم ميداني آخر

بينما قام الاخ المهندس حسين العقربي بشرح آلية عمل فريق تقييم الأضرار في عدن مؤكدا على المهنية العالية التي تحلت بها اللجنة مضيفا أن الكويت عملت على إعادة ترميم المساكن في مديرية التواهي بشكل مميز.

بعد ذلك قام المهندس وليد ردمان بشرح كيفية تقسيم الأضرار بين كلية وجزئية والصعوبات التي تواجه عمليات إعادة الاعمار وصغر المبالغ المخصصة للاعمار لكل شقة المرصودة من المانحين والتي لا تتجاوز ٣ الف دولار للشقة وهو ما أكده الاخ علي احمد المدير التنفيذي لمؤسسة الطرق والجسور الذي شرح آلية وشروط إعادة ترميم المساكن التي تمت في كل من المعلا وكريتر.

الوزير وفي ختام حديثه حث الجهات الامنيه والسلطات المحليه في بعض المحافظات على إعادة المشروعات التي تم الاستيلاء عليها ... كما أشاد بتوجهات عمل منظمات المجتمع المدني ودورها الفاعل في خدمة المجتمع في الظروف الصعبة التي تمر بها البلد اليوم شاكرا جهود الرابطه الاقتصاديه والعمل القيم الذي تقدم من خلال المعالجات للمشكلة الاقتصاديه مؤكدا أيضا أن أبواب الوزارة مفتوحة دائما لكل منظمات المجتمع المدني للتعارف والتشاور والتعاون في تنفيذ برامج العمل التي تعود بالنفع في خدمة المواطنين.

بدورنا نحن في الرابطة الاقتصاديه نوجه جزيل شكرنا وتقديرنا للاخ المهندس سالم الحريزي وزير الاشغال العامه والطرق والشكر موصول أيضا للاخ نائب الوزير المهندس محمد ثابت الذي رتب وسهل هذا اللقاء ووكيل الوزارة لشؤون الطرق المهندس وليد ردمان والمدير التنفيذي للمؤسسة العامة للطرق والجسور المهندس علي احمد.

AL-SADI
ATG
GROUP

مجموعة السعدي التجارية

AL-SADI TRADING GROUP

مصاعد وسلالم ميتسوبيشي

MITSUBISHI
ELEVATORS & ESCALATORS

Quality in Motion

website: www.al-sadigroup.com
Email: info@al-sadigroup.com
ayman@al-sadigroup.com

Tel: +967 2 247721
+967 2 247751
+967 2 247761
Mobile: +967 771072079

الفخامة
Alfakhama
للجودة علامة
اطيب مذاق صحي
Long grain white basmati rice
Riz Basmati long grain blanc
أرز بسمتي أبيض طويل الحبة
الفخامة
Alfakhama
الفخامة
Alfakhama

القطيبي لحظات

يمكنك الآن إرسال واستقبال الحوالات
عبر نظام التحويلات (**لحظات**)
من بنك القطيبي

بنك القطيبي
Qutaibi Bank

@Qtbbank
8009999
qtbbank.com

تمكين ... وأمان

شخصية اقتصادية

المهندس الزراعي:

شكري صالح باموسى

مدير عام مكتب وزارة الزراعة والري والثروة السمكية بوادي وصحراء حضرموت

أجرى المقابلة: د. حسين الملعسي - رئيس التحرير

اعزائي القراء الكرام متابعي مجلة الرابطة الاقتصادية يسرنا ويسعدنا ان نستضيف في هذا العدد المهندس الزراعي شكري صالح باموسى مدير عام مكتب وزارة الزراعة والري والثروة السمكية بوادي حضرموت والصحراء لتسليط الأضواء على عدد من قضايا الساعة المرتبطة بنشاط المكتب وخاصة تسليط الأضواء على النشاط الزراعي بوادي حضرموت كمنطقة من اهم المناطق الزراعية في البلد، وفي البدء اقدم شكري وتقديري للأخ العزيز م. شكري باموسى على إتاحة الفرصة للمجلة لأجراء هذا اللقاء الهام والمثمر والذي يكتسب أهميته من أهمية الدور الذي يلعبه قطاع الزراعة في تلبية حاجات السكان من المنتجات الزراعية في ظل ازمة الغذاء الحادة التي تمر بها البلاد في ظروف الحرب التي ستدخل قريبا عامها التاسع والتي ادخلت البلاد في ازمة إنسانية هي الاخطر على مستوى العالم.

■ المجلة: بادي ذي بدء نرجو تعريف القراء الكرام بشخصكم الكريم.

■ م. باموسى:

الاسم: شكري صالح باموسى.

مهندس زراعي

تخصص: وقاية نبات

كلية ناصر للعلوم الزراعية بمحافظة لحج.

سنة التخرج :1989م

الوظيفة الحالية: مدير عام مكتب الزراعة والري بمحافظة حضرموت /الوادي والصحراء.

■ المجلة: نرجو اعطاء لمحه مختصرة حول جغرافية الوادي واهمية النشاط الزراعي في وادي حضرموت في الماضي والحاضر.

■ م. باموسى:

وادي حضرموت من اكبر الوديان الزراعية في اليمن والجزيرة العربية ويمتد من رملة السبعتين غربا وحتى سيحوت بمحافظة المهرة على البحر العربي شرقا ويقع بين خطي عرض (١٥-١٧) درجه شمالا وخطي طول (٤٦-٥١) درجه شرقا ويتراوح ارتفاعه عن سطح البحر ما بين (٦٠٠-٧٠٠) متر وتبعد مدينة سيئون عاصمة الوادي عن عاصمة المحافظة المكلا بحوالي ٣٢٠ كيلومتر. ويتكون وادي حضرموت والصحراء من ١٦مديريه وهي من الغرب الى الشرق حجر الصيعر-زمخ ومنخ-العبر- عمد-رخيه-حوره وادي العين-حريضه-القطن-شبام-سيئون-تريم-القف-ثمود-رماه-ساه-السوم.

ويحتل النشاط الزراعي في وادي حضرموت حيزا كبيرا من نشاط السكان حيث يشتغل في هذا القطاع اكثر من 60% من السكان وتزرع فيه كثير من المحاصيل الزراعية مثل القمح والبصل والطماطم والبطاطس والليمون الحامض والتين والجوافة والحناء وتعتبر اشجار النخيل السمه المميزة لوادي حضرموت كما تنتشر في وادي حضرموت مهنة تربية النحل وانتاج العسل نظرا لوجود المراعي الجيدة وبالذات اشجار السدر وادخلت في السنوات الاخيرة محاصيل البرتقال والمانجو ولكن انتاجها لازال محدود في وادي حضرموت.

■ المجلة: ما طبيعة العلاقة بين مكتب الزراعة في الوادي والصحراء مع الوزارة، السلطة المحلية والمنظمات الدولية ومدى دعم تلك الجهات للنشاط الزراعي في وادي حضرموت.

■ م. باموسى:

يرتبط المكتب بعلاقات وثيقه مع السلطة المحلية ووزارة الزراعة والري والثروة السمكية حيث قامت السلطة المحلية بتمويل المسح الخاص بحصر محلات بيع الاسمدة والمبيدات والمشاتل الزراعية والعيادات البيطرية في مديريات وادي حضرموت والصحراء وذلك بهدف حصرها وتفتيشها والتعرف على انواع الاسمدة والمبيدات المباعة في السوق المحلية وكذا التفتيش على تراخيص مزاولة المهنة والاشراف عليها من قبل المهندسين المختصين بهذا المجال وايضا قامت السلطة بتمويل مشروع توفير آلات الحقن ورش المبيدات لمكافحة سوسة النخيل الحمراء التي تصيب النخيل في المديريات المصابة ضمن المشاريع الممولة من حصة النفط.

كما قامت الوزارة بتمويل مشروعين في مجال حماية الاراضي الزراعية وصيانة مجاري السيول في كل من مديرية العبر ومديرية وادي العين وحورة وهناك مشاريع اخرى في مديريات ساه وشبام وتريم تم رفعها الى الوزارة ومنتظرين الموافقة على تمويلها من قبل معالي وزير الزراعة والري والثروة السمكية وقيادة الوزارة.

كما ان المنظمات الدولية تقوم بتنفيذ عدد من المشاريع في المديريات المستهدفة في مجال ادخال التقنيات الحديثة في الزراعة والبيوت المحمية ونشر شبكات الري الحديثة بين اوساط المزارعين وصيانة منشآت الري التقليدية ومجاري السيول.

■ المجلة: نرجو شاكرين تزويد القراء الكرام بمعلومات حول اهم انواع وكميات المنتجات الزراعية في الوادي وما اهم العوامل المؤثرة على إنتاج اهم المنتجات.

■ م. باموسى:

العوامل المؤثرة على الانتاج الزراعي في الوقت الحاضر ارتفاع الديزل والكهرباء وارتفاع تكلفة الطاقة البديلة والعلاقة بين المزارعين وملاك الاراضي بالإضافة الى التسويق الزراعي الذي يلعب دورا مهما في زيادة الانتاج وانخفاضه.

اما بالنسبة لكميات الانتاج (طن) والمساحة المزروعة (هكتار) لأهم المحاصيل في وادي حضرموت نوردها كالتالي:

1- القمح: المساحة 8901 والانتاج15767

2- الذرة الرفيعة: المساحة 3346 والانتاج 4256

3- السمسم: المساحة 265 والانتاج ١٣٦

4- الطماطم: المساحة ٢٣٨ والانتاج ٣٠٦٤

5- بصل احمر: المساحة ٢٧٧٥ والانتاج٦٣٤٧٢

6- البطاطس: المساحة ٢٣٠ والانتاج ٢٧٧٠

7- الموالح: المساحة 246 والانتاج 2665

8- الباباي: المساحة 141 والانتاج ٣٣٢٤

9- التمور: المساحة 14654 والانتاج 99693

■ المجلة: نرجو ان تحدثنا حول مشروع تعزيز الامن الغذائي والتوسع في زراعة القمح في الوادي.

■ م. باموسى: عندما اندلعت الحرب بين روسيا واوكرانيا كثر الحديث عن ازمة الغذاء وارتفاع اسعار محاصيل الحبوب وبالذات محصول القمح. واحتمال حدوث ازمه في الغذاء وكيفية مواجهة هذه الازمه لذا وجهة الحكومة وزارة الزراعة والري والثروة السمكية بإعداد مشروع لتعزيز الامن الغذائي والتوسع في زراعة محاصيل الحبوب وقد قامت وزارة الزراعة بإعداد هذا المشروع بالتنسيق مع مكاتب الوزارة في مناطق زراعة محاصيل الحبوب واهمها محصول القمح والذي يتكون من خمسه محاور اساسية وهي:

1- التوسع في انتاج واكثار بذور القمح.

2- استصلاح اراضي زراعية جديده.
3- تفعيل دور البحوث والارشاد الزراعي.
4- الاعتماد على الطرق الحديثة في الري.
5- الاستفادة من الاراضي الهامشية والمهملة للتوسع في زراعة محاصيل الحبوب والنخيل.
ولكن للأسف الشديد لم يتم تمويل المشروع لحد الآن... ربما لعدم تأثر الاستيراد بهذه الحرب بدرجه كبيره.

■ **المجلة: ماهي اولويات النهوض بالقطاع الزراعي في وادي حضرموت.**

■ م. باموسى: اولويات النهوض بالقطاع الزراعي في وادي حضرموت تتركز في الآتي:
1- استصلاح اراضي زراعية جديده.
2- دعم انتاج وأكثار بذور القمح.
3- توفير الميزانيات التشغيلية للبحوث والارشاد الزراعي والمرافق الزراعية الاخرى.
4- توفير الديزل بسعر مدعوم للمزارعين.
5- اعادة النظر في تسعيرة الكهرباء (الشريحة الزراعية).
6- فتح باب الاستثمار في القطاع الزراعي وتقديم التسهيلات للمستثمرين.
7- دعم المزارعين بالمدخلات الزراعية.
8- توفير الطاقة البديلة بسعر مدعوم اوعن طريق قروض بيضاء للمزارعين.
9- نشر طرق الري الحديثة والتقنيات الجديدة وتبنيها من قبل المزارعين لترشيد استهلاك المياه واستغلال وحدة المساحة وتوفير المنتجات الزراعية في الأوقات الحرجة.

■ **المجلة: كيف يمكن الاستفادة من موارد المياه لزيادة الانتاج الزراعي والتقليل من الفاقد، هل توجد مشاريع في هذا الشأن.**

■ م. باموسى: المورد الاساسي للمياه في وادي حضرموت هي المياه الجوفية حيث يعتمد عليها المزارعون في الري بدرجه كبيره جدا قد تصل الى ٩٠% اما السيول والامطار فالاعتماد عليها محدود في وادي حضرموت نظرا لعدم وجود سدود تحويليه او حواجز مائية لحفظ المياه للاستفادة منها في الري وتغذية المخزون الجوفي فمعظم مياه

الامطار والسيول تذهب الى البحر في سيحوت بمحافظة المهرة.. ونتمنى من الحكومة والمنظمات الدولية ان تولي هذا الجانب اهميه كبيره وتقوم بتنفيذ عدد من السدود التحويلية والحواجز المائية الكبيرة لحفظ المياه وقد رفعت عدد من الدراسات الى وزارة الزراعة والري في السنوات الماضية ولكن لم ترى النور لحد الآن وتقوم الوزارة حاليا وكذا المنظمات الدولية بأعمال صيانة منشآت الري التقليدية في مجاري السيول وكذا عمل حمايات للتربة الزراعية والبيوت السكنية القريبة من مجاري السيول.

■ **المجلة: هل توجد مشاريع استثمارية في وادي حضرموت، وهل توجد فرص للاستثمار الزراعي لزيادة الانتاج.**

م. باموسى: توجد في وادي حضرموت التربة الزراعية الخصبة والمياه العذبة الصالحة للزراعة وكذا الكوادر الزراعية المؤهلة والايدي العاملة مما يجعله مؤهلا للاستثمار الزراعي .ولكن نجد ان الاستثمار في القطاع الزراعي محدود ربما لارتفاع تكاليف المشاريع الزراعية والمخاطر المتعددة التي يتعرض لها القطاع و ايضا التعقيدات في المعاملات والاجراءات وضعف الامن كل هذه الامور جعلت المستثمرين متحفظين ومترددين في الدخول في المجال الزراعي ورغم ذلك انشأت في السنوات الاخيرة الماضية بعض المزارع الكبيرة في بعض المديريات في وادي حضرموت.

المجلة: ماهي اهم المشاكل التي تحول دون زيادة الانتاج الزراعي في الوادي.

■ م. باموسى: هناك كثير من المشكلات والصعوبات التي تواجه القطاع الزراعي بوادي حضرموت نذكر منها:
1- ارتفاع اسعار الديزل والتيار الكهربائي.
2- ارتفاع اسعار المدخلات الزراعية وبالذات الاسمدة والتي ارتفعت اسعارها بشكل كبير في السنوات الاخيرة نظرا لتشديد الاجراءات الامنية على الاسمدة وتوقيف استيرادها.
3- توقف دعم انتاج بذور القمح من قبل الوزارة والتي كانت تدعمها بنسبة ٥٠%.
4- الزحف العمراني على الاراضي الزراعية وتحويل كثير من المزارع الى منشآت سكنيه.
5- ضعف دور الحجر النباتي الخارجي والداخلي والرقابة مما تسبب في دخول آفات جديده الى وادي حضرموت وكذا تهريب الاسمدة والمبيدات.
6- وصول عدد كبير من الموظفين في المرافق الزراعية الى مرحلة التقاعد ولا يوجد البديل نظرا لتوقف التوظيف في السنوات الاخيرة وهذا يشكل فجوه كبيره في نقل الخبرات واداء الاعمال.
7- عدم توفر الميزانيات التشغيلية للمرافق الزراعية.

8- لا توجد بعض المختبرات الضرورية مثل مختبر قياس الأثر المتبقي للمبيدات في المنتجات الزراعية والمختبر البيطري.

■ المجلة: اخيرا، هل لديكم دعوة تودون توجيهها لذوي الشأن في الوزارة والسلطة المحلية والمنظمات الدولية لدعم النشاط الزراعي في الوادي والصحراء.

■ م. باموسى: من خلال هذا اللقاء نوجه دعوه للسلطة المحلية ووزارة الزراعة والري والثروة السمكية ان يقدموا الدعم اللازم لاستمرار العمل في المجال الزراعي قبل ان تتوقف المرافق الزراعية عن اداء رسالتها وتنفيذ المهام المناطة بها بصوره مرضيه، فلا توجد ميزانيات تشغيليه ونقص حاد في الموظفين وارتفاع اسعار الديزل والكهرباء وضعف الاستثمار في القطاع الزراعي كل تلك مشكلات يعاني منها القطاع الزراعي والمنتسبون للقطاع وعلى الحكومة والسلطات المحلية وضع الحلول والمخارج المناسبة لاستمرارية الاعمال كما نطلب منهم وضع آلية عمل واضحة لعمل المنظمات الدولية وتحديد المهام والمسؤوليات لكل جهة لخلق شراكة عمل جيده مع المنظمات الدولية.. ونشكرهم جزيل الشكر على كل ما قدموه وما يقدمونه من جهود لتذليل الصعوبات وفتح آفاق جديده للعمل الزراعي في المستقبل.

■ المجلة: في نهاية اللقاء اسمحوا لنا ان نشيد بدور مكتب وزارة الزراعة والري والثروة السمكية في وادي وصحراء حضرموت على جهودهم الطيبة للنهوض بالإنتاج الزراعي وندعو الجهات المختصة تقديم مزيد من الدعم والاهتمام لزيادة الانتاج وخاصة من القمح والتمور والعسل وغيرها من المنتجات كما أتقدم بالشكر باسمي شخصيا وباسم هيئة تحرير المجلة للأخ العزيز م. باموسى على سعة صدره وعلى إتاحة لنا فرصة هذا اللقاء الشامل والشفاف والمفيد حيث لمسنا جهود مكتب فرع الوزارة حيث سليط الاضواء على جوانب مهمة و غائبه عند الكثيرين متمنيا له موفور الصحة والتوفيق وتحقيق كل ما يصبوا إليه.

السمو
ALSMO

لأصحاب السمو

منتجاتنا لها الصدارة

Headquarters :المركز الرئيسي

YEMEN - ADEN - ALMANSORAH - 90 STREET اليمن – عدن – المنصورة – شارع التسعين

+967 02-356894 +967 02-359155 info@taibataden.com +967 711020620 +967 714698868 +967 739056110 +967 770940085 +967 737894455 +967 770940001

Taiba branch - Aden

عدن – ريمة – شارع 10 أكتوبر
YEMEN - YAFEA - 14 OCTOBER MARKET
+967 715154886 +967 735039377
+967 773377998

Sana'a branch - Sana'a

اليمن – صنعاء – سعوان – شارع السبعين جانب تلفزيون
YEMEN - HADRAMOUT - SEIYUN - CORNAL ST. OPPC. TELEVISION
+967 774477999

Al-Mukalla branch - Hadramout

اليمن – حضرموت – المكلا – شبوه – الشارع العام
YEMEN - HADRAMOUT - AL-MUKALLA - YEMENI - MAIN ST.
+967 774432991

www.taibataden.com

طيبات
TAIBAT ADEN FOR TRADING AND IMPORT
TaibatAdenTrading

تحليل أسعار الصرف لشهر يناير 2023م

إعداد فريق رصد وتحليل مؤسسة الرابطة الاقتصادية:

د/ نهال علي عكبور | أ/نصر السناني

شهد شهر يناير لعام 2023م ارتفاعا في أسعار الصرف للعملات الأجنبية مصحوبة بارتفاع أسعار السلع للمواد الغذائية، فقد ارتفع بيع سعر صرف الريال السعودي والدولار بمتوسط شهر بلغ 330 ريال يمني / الريال السعودي، و1245 ريال يمني / الدولار، بمعدل 2% عما هي عليه في بداية شهر يناير لعام 2023م

لوحظ تأرجحا في أسعار الصرف صعودا وهبوطا بين قيمتي ال 324 ريال يمني/ الريال السعودي كأدنى حدود لها لعمليه البيع في تاريخ 19 يناير، واعلاها بحوالي 337 ريال يمني مقابل الريال السعودي في تاريخ 5 يناير بعمليه البيع.

كما وقابلها ارتفاعا في أسعار صرف الدولار لنفس المدة اذ بلغ في عمليه البيع اعلى قيمه له 1277 ريال يمني / الدولار في 5 يناير، وادنها بلغت 1229 ريال يمني / الدولار في تاريخ 19 يناير. وبلغت نسبه الزيادة 2%. انظر جدول رقم (1)

من خلال الجدول رقم (1) نلاحظ انخفاض أسعار الصرف للريال اليمني في محافظه صنعاء عما هو عليه الحال في محافظة عدن مع ازدياد حجم الفجوة بينهما اذ بلغت بمتوسطها الشهر بحوالي 181 ريال يمني / الريال السعودي و687 ريال يمني / الدولار، أي بنسبة زيادة تعدي ال 100%. وهذا ما يسبب اختلال في التوازن النقدي وزيادة حجم التضخم.

الشكل رقم (1) الموضح لحركة بيع الريال اليمني/ الريال السعودي

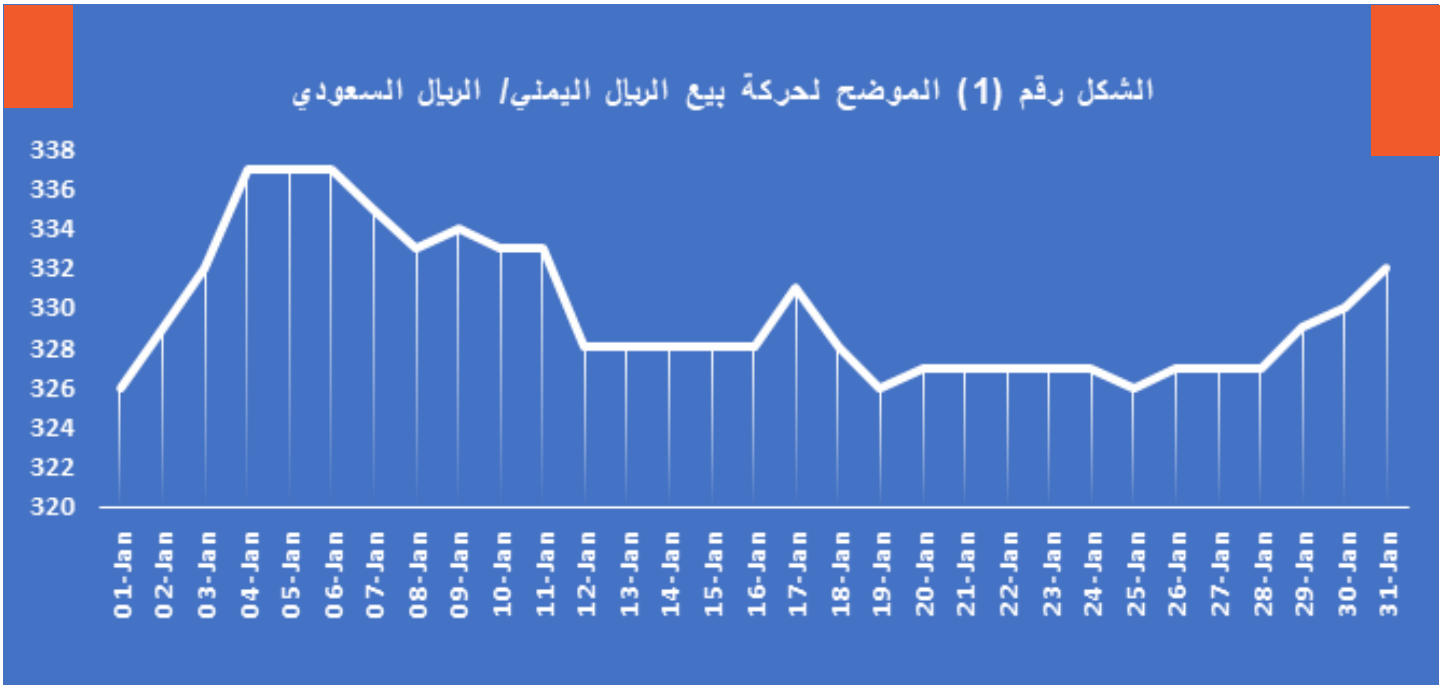

الشكل رقم (2) الموضح لحركة بيع اسعار صرف الريال اليمني/ الدولار لشهر يناير 2023م

جدول رقم (1) رصد أسعار الصرف اليومية لشهر يناير لعام 2023م

البيانات	أسعار السوق - محافظة عدن				أسعار السوق - محافظة صنعاء			
	الريال السعودي		الـدولار		الريال السعودي		الـدولار	
	البيع	الشراء	البيع	الشراء	البيع	الشراء	البيع	الشراء
01 يناير	324	326	1227	1235	148.5	150	559	561
02 يناير	327	329	1231	1242	148.5	150	559	561
03 يناير	329	332	1240	1251	148.5	150	559	561
04 يناير	333	337	1250	1274	148.5	150	559	561
05 يناير	335	337	1269	1277	148.4	149.5	559	561
06 يناير	335	337	1269	1277	148.4	149.5	559	561
07 يناير	330	335	1231	1242	148.4	149.5	559	561
08 يناير	330	333	1240	1260	148.4	149.5	559	560
09 يناير	331	334	1246	1262	148.5	149.5	559	562
10 يناير	330	333	1240	1260	148.5	149.5	559	562
11 يناير	330	333	1240	1260	148.5	149.5	559	562
12 يناير	324	328	1218	1236	148.5	149.5	559	562
13 يناير	324	328	1218	1236	148.5	149.5	559	562
14 يناير	324	328	1218	1236	148.5	149.5	559	562
15 يناير	325	328	1222	1240	148.5	149.5	559	562
16 يناير	325	328	1223	1238	148.5	149.5	559	562
17 يناير	328	331	1235	1251	148.5	149.5	559	562
18 يناير	325	328	1223	1238	148	149	558	561
19 يناير	324	326	1220	1229	147	148.5	554	560
20 يناير	325	327	1223	1236	147	148.5	554	560
21 يناير	325	327	1223	1236	146.5	147.5	553	557
22 يناير	324	327	1218	1236	144.5	145.5	546.5	550
23 يناير	325	327	1223	1236	145	147	550	555
24 يناير	325	327	1223	1234	143	146	539	557
25 يناير	324.5	326	1223	1229	145.5	146	540	556
26 يناير	325	327	1223	1234	145	146.5	546	550
27 يناير	325	327	1223	1234	145	146.5	546	550
28 يناير	325	327	1223	1234	144	147	544	551
29 يناير	327	329	1230	1238	144	146.5	542	550
30 يناير	328	330	1235	1245	144	146.5	545	552
31 يناير	331	332	1247	1251	144	146	544	551
المصدر	.twitter.com/Boqash							

من خلال بيانات الجدول رقم (2) الموضح لحركة رصد أسعار المزادات لعام 2023م نلاحظ ارتفاع قيمه المزاد المعلن الى 50 مليون دولار في 3 مزادات معلنه من اصل 5 مزادات، الا انها لم تبع اجمالها ، فقد انخفضت نسبه التغطية الى ادنى حدود لها 11% في تاريخ 24 يناير، وذلك لعدم تناسب شروط المزاد مع بعض التجار، ولوحظ ان أسعار الارساء لم تبتعد كثير عن سعر السوق اذ بلغ في تاريخ 3 يناير بلغ (1230 : 1251) ريال يمني / الدولار في السوق ، وهكذا ببقيه المزادات في تاريخ 10 يناير (1250: 1260) ريال يمني / الدولار ، في تاريخ 17 يناير (1236 : 1251) ريال يمني / الدولار، وفي تاريخ 24 يناير بلغ (1224 : 1234) ريال يمني/ الدولار، وفي تاريخ 31 يناير بلغ (1246 : 1251) ريال يمني / الدولار

الشكل رقم (3) الموضح لحجم الفجوه في اسعار صرف الريال اليمني / الريال السعودي بين محافظتي عدن وصنعاء لشهر يناير 2023م

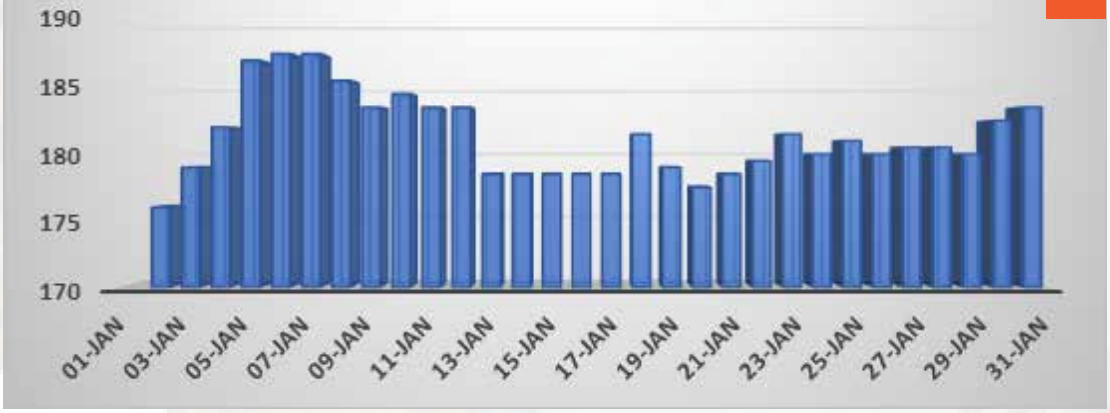

بيع الشكل رقم (4) الموضح لحجم الفجوه في اسعار صرف الريال اليمني/ الدولار بين محافظتي عدن وصنعاء لشهر يناير 2023م

جدول رقم (2) رصد عمليات المزادات لشهر يناير لعام 2023م

رقم المزاد	التاريخ	أعلى سعر عطاء	أدنى سعر عطاء	سعر الإرساء	قيمة المزاد المعلن عنه بالمليون دولار	قيمة العطاءات المقبولة بالمليون دولار	قيمة العطاءات المقبولة بالمليار ريال اليمني	نسبة التغطية	نسبة التخصيص
(1/2023)	03 يناير	1244	1230	1230	30000000	14635000	18001050000	49%	100%
(2/2023)	10 يناير	1257	1250	1250	50000000	18386000	22982500000	37%	100%
(3/2023)	17 يناير	1246	1236	1236	50000000	15563000	19235868000	31%	100%
(4/2023)	24 يناير	1233	1224	1224	50000000	5477000	6703848000	11%	100%
(5/2023)	31 يناير	1254	1246	1246	30000000	7497000	9341262000	25%	100%

المصدر : البنك المركزي اليمني عدن

إعداد : فريق رصد وتحليل مؤسسة الرابطة الاقتصادية

تطورات اقتصادية

مزادات بيع العملة الأجنبية

الشروط - آلية التنفيذ - الأهداف المحققة

أ. حسين علي القعيطي
وكيل قطاع العمليات المصرفية الخارجية - البنك المركزي اليمني

مقدمة:

يعتبر نظام المزادات أداة من أدوات السياسة النقدية للبنوك المركزية، ويتم تطبيقه لأول مرة في اليمن عبر منصة ريفنيتف العالمية لتحقيق مبدئي الشفافية والتنافسية بين الجهات المشاركة.

ويسعى البنك المركزي من خلال هذه الخطوة إلى تنظيم استخدام النقد الأجنبي لمواجهة احتياجات السوق الفعلية وتخفيف الضغط على شراء العملات الصعبة من السوق مما يتسبب في التدهور المتسارع للعملة الوطنية.

الشروط والأحكام:

يجب على البنوك استيفاء المتطلبات التالية حتى يكون بإمكانهم المشاركة في المزادات:

- تلتزم البنوك المشاركة في المزادات بتطبيق معايير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في جميع عملياتها.
- تلتزم البنوك بتزويد البنك المركزي بالمعلومات المتعلقة بالغرض من شراء العملات الأجنبية.
- تلتزم البنوك بتقديم بيانات عن مراكز العملات الأجنبية لديها بشكل يومي/ شهري وبحسب تعليمات البنك المركزي.
- موافاة البنك المركزي بأي بيانات مالية يتم طلبها.

الحقوق والمسؤوليات:

- يقرر البنك المركزي اليمني مقدار العملة الأجنبية المراد بيعها في المزاد.
- يجب ألا يتجاوز مجموع العطاءات للمشارك في المزاد عن نسبة المشاركة المحددة على منصة المزادات في يوم تنفيذ المزاد.
- يلتزم البنك المركزي اليمني بالحفاظ على سرية معلومات وبيانات المشاركين بالمزاد.
- يجب على البنوك تقديم بيانات دقيقة فيما يتعلق بالمزاد، كما يشترط المشاركة النزيهة في المزاد.
- لا يحق للبنوك تعديل أو إلغاء العطاء بمجرد تقديمه.

آلية تنفيذ مزادات بيع العملات الأجنبية:

1. إعلان المزاد.
2. إرسال نموذج التفاصيل من قبل البنوك المشاركة.
3. مراجعة الطلبات من قبل البنك المركزي.
4. فتح المزاد في التاريخ والوقت المعلن عنه عبر منصة Refinitiv الإلكترونية.
5. إجراء عملية التخصيص فورانتهاء المزاد بشكل آلي.
6. توريد معادل المبالغ المقبولة في المزاد بالريال اليمني.
7. تغطية حسابات البنوك لدى مراسلها بالخارج.
8. التحقق من تنفيذ البنوك لعطاءتها المقبولة.

آلية ترسية مزادات بيع العملات الأجنبية:

يعتمد البنك المركزي على سعر موحد لترسية المزادات وهو السعر الهامشي، والذي يتم تحديده بشكل آلي على المنصة.

آلية تحديد السعر الهامشي:

1. تقوم البنوك المشاركة في المزاد بتقديم عطاءاتها على المنصة بأسعار صرف متفاوتة وبنسبة لا تتجاوز الحصة المسموح بها.
2. تقوم المنصة بشكل تلقائي بترتيب العطاءات من الأعلى سعرًا إلى الأدنى.
3. في حال تمت تغطية مبلغ المزاد بالكامل فيتم تحديد السعر الذي تم استيفاء مبلغ المزاد به كالسعر الهامشي للمزاد، ويتم استبعاد العطاءات ذات الأسعار الأدنى.
4. إذا كان إجمالي العطاءات المقدمة لا يستوفي مبلغ المزاد المعلن عنه، فيتم تحديد أدنى سعر للعطاءات المقدمة كالسعر الهامشي لترسية المزاد.

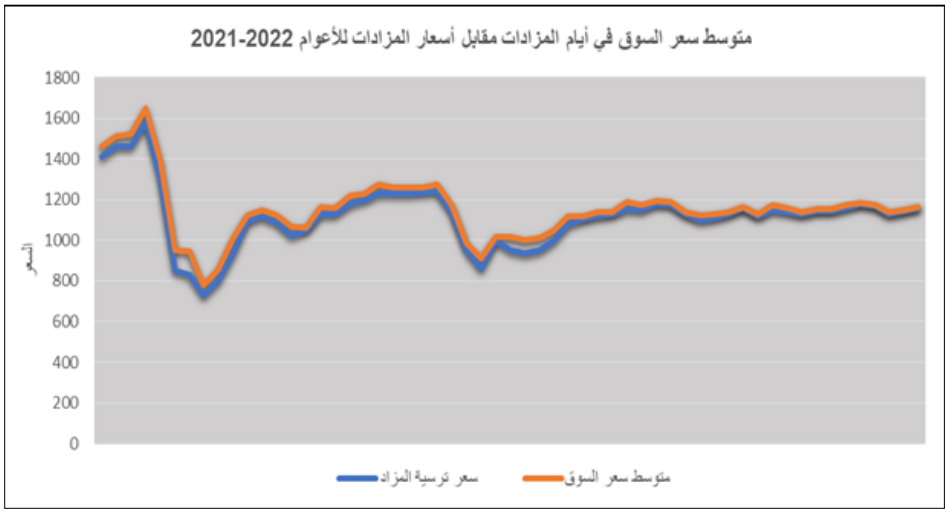

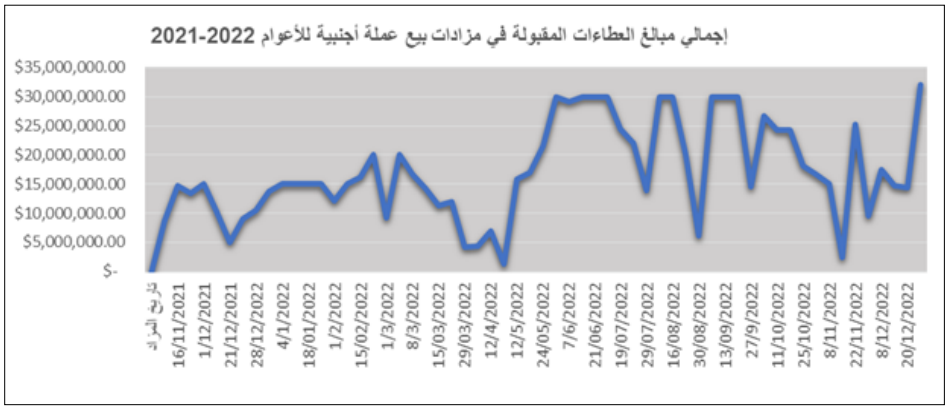

الأهداف المحققة من مزادات بيع العملات الأجنبية:

- توفير جزء من احتياجات السوق من العملة الأجنبية لغرض تحقيق استقرار أسعار الصرف.
- امتصاص جزء من السيولة النقدية إلى خزينة البنك المركزي وتعزيز قدرته على سداد مرتبات الجهات الحكومية.
- العمل على تصحيح مسار الدورة النقدية.
- موافاة البنك المركزي ببيانات البنوك المالية وكشوفاتها اليومية والشهرية الخاصة بمراكز العملات الأجنبية.
- تعزيز الثقة في القطاع المصرفي وقدرة البنوك على توفير احتياجات عملائها من النقد الأجنبي لأغراض الاستيراد.
- تعزيز ثقة المؤسسات المالية الإقليمية والدولية بقدرة البنك المركزي على إدارة عمليات المزادات.

التطورات في آلية المزادات:

- مبلغ المزاد.
- حصة البنوك المشاركة.
- السلع المغطاة من المزادات.

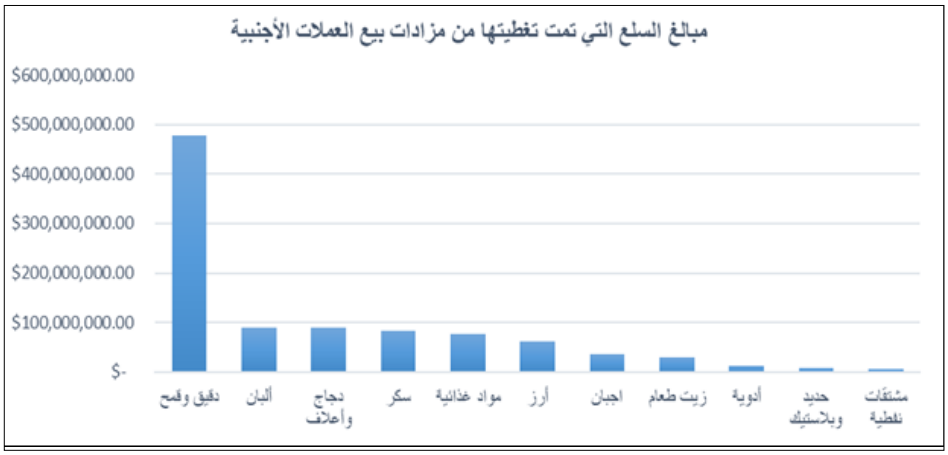

نتائج مزادات بيع العملات الأجنبية:

نجح البنك المركزي بعقد 59 مزاد، بواقع (9) مزادات في عام 2021 و(50) مزاد في عام 2022.

- شاركت (10) بنوك تجارية وإسلامية لغرض تغطية طلبات عملائها.
- إجمالي المبلغ المعلن 1,425,000,000 دولار أمريكي.
- إجمالي المبلغ المباع $ 1,019,016,462.20 دولار الأمريكي.
- إجمالي مبلغ الريال اليمني المتحصل 1,146,420,658,022.20 ريال يمني.
- غطت المزادات كافة أنواع السلع.

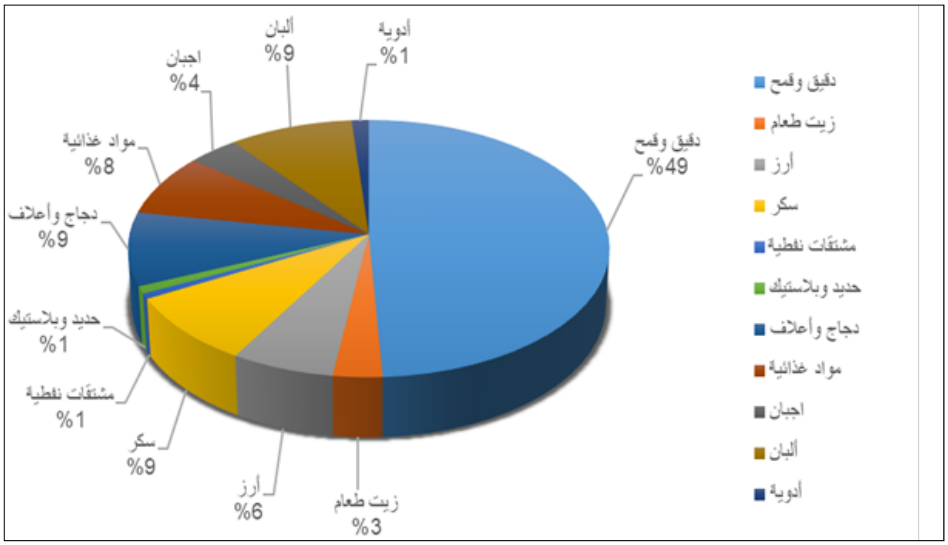

البنك الأهلي اليمني
National Bank Of Yemen
أكثر من خمسون عاماً من الخبرة والثقة

إشترك الان

خدماتنا الإلكترونية...

معكم في كل وقت وكل مكان

الموبايل البنكي
NBY Mobile

الانترنت البنكي
NBY Online

تصميم: حازم السنيني

App Store
Google Play

حمّل التطبيق الآن

بنك مملوك للدولة %100

للإستفسار أتصل بخدمة العملاء: 02 - 250582 / 02 - 250581

info@nbyemen.com

www.NBYemen.com

الحنكة الإقتصادية واحتياجات الواقع اليمني

ذي يـزن الاعوش
مدير تحرير المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية ألمانيا - برلين

الأسلوب الإقتصادي

تؤثر العديد من العوامل كالنظم السياسية والايدلوجيا الاقتصادية والاتجاه المتبع في الادارة العامة على الطريقة التي تتعامل فيها الدول مع مشاكل الاقتصاد ويظهر هذا الأمر بشكل جلي في الحالات الصعبة وهي الأزمات حيث أنها تظهر مكامن القوة والضعف في قدرة الاقتصاديين على الادارة, وهذا ما نلحظه من خلال التجارب السابقة في إدارة الأزمات الإقتصادية والمتمثلة في الآتي:

تلقي الأزمة:

يقتضي هذا الأسلوب اتخاذ إجراءات إقتصادية سواء قبل الأزمة أو اثنائها, وما يميز هذا الأسلوب أن اتخاذ القرار حيالها ليس للتفادي أو للإدارة بل قد يكون هذا الإجراء إجباري أو كحل وحيد ما يترتب عليه تلقي ضربات قوية وتأثيرات شديدة, وهذا ما حصل في التجربة السويسرية خلال الأزمة الناتجة عن قيام البنك المركزي السويسري برفع الدعم عن اليورو في 15\1\2015 حيث أضطر ألبنك أن يرفع الدعم بسبب التبعات الناتجة عن ضعف اليورو و أثار أزمة الدين الأوربي ما نتج عنه إنهيار اليورو أمام الفرنك السويسري بمقدار 30% ما تسبب في تداعيات مزدوجة على إقتصاد سويسرا من حيث ارتفاع تكلفة الصادرات, وعلى الإقتصاد الأوربي بانهيار اليورو أمام جميع العملات العالمية.

الانجرار مع الأزمة:

في هذا الأسلوب يكون التفاعل مع الأزمة سلبي بحيث يتم التماشي مع أحداثها وعدم اتخاذ أي إجراء أياً كانت النتائج و انتظار مرور الأزمة وتحقق التعافي التلقائي وفق آلية الدورة الإقتصادية, وهذا ما حصل بالفعل في الولايات المتحدة الأمريكية جراء جائحة كورونا حيث سجّل الاقتصاد الأمريكي في الربع الأول من العام 2020 تراجعاً حاداً لم تعرفه البلاد منذ عقد, مع دخول في الإغلاق بهدف احتواء انتشار فيروس كورونا, وذلك نتيجة لفشل الولايات المتحدة في التعامل مع الأزمة.

إدارة الأزمة:

في هذا الأسلوب يتم مواجهة الأزمة بخطوات منظمة وإجراءات عاجلة وبدرجة عالية من سرعة الإستجابة بحيث يتم تفادي الأزمة أو على الأقل الخروج بأقل قدر من الأضرار وهذا كما حصل في التجربة الصينية جراء جائحة كورونا معتمدة في ذلك على خصائص السيطرة للاقتصاد المركزي والنظام السياسي الاشتراكي.

الجدير بالذكر أن إدارة الأزمات الإقتصادية قابلة للتنفيذ بالعديد من الإستراتيجيات, ومن أبرز هذه الاستراتيجيات استراتيجية التدخل السريع واستراتيجية المدى الطويل, وهنا يظهر نوع من التعارض فمن المعروف أن الاستراتيجية تنفذ على آجال طويلة تمتد من 3 سنوات وحتى ثلاثين سنة, فكيف لنا أن نستخدم الاستراتيجيات في مواجهة الأزمات الإقتصادية التي تحدث في فترات قصيرة لا تتجاوز الستة أشهر؟! ومن ناحية أخرى إذا تم مواجهة الأزمة خلال هذه الفترة القصيرة, كيف يمكن أن تصنيف هذه المواجهة كاستراتيجية مثلما هو الحال في استراتيجية التدخل السريع؟!

تتمثل الإجابة عن هذه التساؤلات في جا نبين :

الجانب الأول, في حال إمكانية التنبؤ بالأزمة قبل وقوعها بفترة معقولة فهذا يعطي المجال لمتخذي القرار في الاستعداد للمواجهة من خلال استراتيجية تلائم واقع الأزمة كما هو الحال في الأزمة البريطانية جراء الخروج من الاتحاد الأوربي والتي بدأت إجراءاتها في العام 2013 في حين أن الخروج الفعلي تحقق في العام 2020 حيث تم خلال هذه الفترة والفترة التي تلت الخروج إعداد وتنفيذ الاجراءات الاستراتيجية والتي حدت من أثار الخروج وعملت على امتصاصها.

الجانب الثاني, أن يتم ادارة الأزمة باستراتيجية تعمل على تفادي الأثار وتحقق تحديد المسار المستقبلي للاقتصاد فيما بعد الأزمة كما هو الحال في أزمة الاقتصاد الصيني جراء جائحة كورونا في العام 2020 حيث عمدت الحكومة الصينية إلى تنفيذ استراتيجية سرعة الاستجابة في مواجهة الجائحة ودعم القطاعات الاقتصادية المتضررة

من الحجر الصحي لضمان بقائها واستمرارها بعد التجاوز, الأمر الذي ساعد الصين في استعادة وتيرة النمو الاقتصادي بسرعة قياسية مقارنة بباقي الدول, وهذا كله بتطبيق استراتيجية سرعة الاستجابة في فترة لا تتجاوز ستة أشهر لتحدد بذلك مسار الاقتصاد لسنوات قادمة.

الواقع اليمني

السؤال المنطقي الذي يطرح نفسه, ما علاقة الإقتصاد اليمني بكل ما سبق؟؟! الإقتصاد اليمني إن صح التعبير يعاني من ما يمكن تسميته بالأزمة الإقتصادية المركبة حيث يعاني من عدة أزمات في وقت واحد متمثلة في انقسام الإقتصاد, توقف الموارد السيادية, جائحة كورونا, الأزمة الغذائية العالمية وانعكاسها على الوضع المحلي, هذا كله انعكس على الوضع العام وتسبب في تفشي المشاكل الاقتصادية كالفقر والبطالة والتضخم, وما زاد الأمر سوء هو الحالة الإنسانية جراء حالات النزوح الجماعية لليمنين بسبب الحرب, وهذا باختصار هو حال الإقتصاد اليمني, الأمر الذي يتطلب عمليات اقتصادية من نوع خاص.

الإنجاز المطلوب

في مثل هذه الحالة يحتاج الاقتصاد اليمني إلى تنفيذ استراتيجية مزدوجة حتى يتم إنقاذه, وذلك بتطبيق استراتيجية للتدخل السريع من أجل إيقاف الإنهيار والحد من النزيف الاقتصادي, ومن ناحية أخرى لابد من تنفيذ استراتيجية المدى البعيد لاستعادة التوازن وتحقيق المعطيات اللازمة لتنفيذ عمليات إعادة الاعمار وتحديد مسار الاقتصاد بعد انتهاء الأزمة وتوقف الحرب, بعبارة أخرى اليمن بحاجة إلى اقتصاديين بحنكة الصينيين ودهاء الإنجليز, ولكن هذا يطرح تساؤل مهم للغاية, هل لدى اليمن هذا النوع من الاقتصاديين؟!

إن كنت تظن أن هذه هي المشكلة الوحيدة التي تواجه اليمن فأنت مخطئ,

> **من خلال التقارير الدولية يتبين مدى ضعف الدولة في إدارة الاقتصاد بالأوضاع الاعتيادية ناهيك عن فترة الأزمة والحرب التي تمر بها**

فحتى لو كان لدى اليمن الاقتصاديين الأكفاء لإدارة الأزمة فهناك العديد من المشاكل والتحديات التي ستواجه هؤلاء الاقتصاديين والتي تتمثل في الآتي:

هشاشة الدولة:

هل الدولة متماسكة؟ وهل لديها القدرة على إدارة الإنقاذ؟ من خلال التقارير الدولية يتبين مدى ضعف الدولة في إدارة الاقتصاد بالأوضاع الاعتيادية ناهيك عن فترة الأزمة والحرب التي تمر بها, وهذا ما يتضح من تصنيف تقرير حديث صادر عن صندوق السلام في أن اليمن الدولة الأكثر هشاشة في مؤشر الدول الهشة للعام 2019, وهذا ما يمثل التحدي الأشد أمام الاقتصاديين, الأمر الذي يتبعه باقي التحديات ويبنى عليه تطبيق الاستراتيجيات وتنفيذ الحلول.

الدعم السياسي:

تنفيذ عمل بحجم الاستراتيجيات المذكورة يتطلب إمكانيات هائلة لا يمكن توفيرها وإدارتها إلا من خلال الدولة, وهذا ما يستدعي تفعيل أجهزة ومؤسسات الدولة في حين أن هذه المؤسسات والأجهزة في الواقع اليمني خارج نطاق الفاعلية, وهذا ليس التحدي الوحيد في هذا الجانب حيث يتمثل التحدي الأخر في مدى الاستعداد للمواجهة, ولكن مواجهة ماذا؟ أو بالأصح مواجهة من؟ في حالات الانهيار تظهر قوى انتهازية تستغل ضعف سلطة الدولة وتنشئ مصالح خاصة ما يساعد في ظهور المشاكل والآفات الإقتصادية كالسوق السوداء وغسيل الأموال وهنا لابد من وجود استعداد كامل لمواجهة هذه القوى, وهذا كله يشير إلى أهمية الدعم السياسي في الحالة اليمنية.

متطلبات الإنقاذ:

في حالات الإنقاذ لابد من توافر متطلبات معينة حتى ولو بالحد الأدنى وذلك لكي يتمكن الاقتصادين من البدء في تنفيذ الاستراتيجيات, ومن هذه المتطلبات وجود غطاء أجنبي لتمكين البنك المركزي من تنفيذ السياسات النقدية وفرض سلطته على القطاع المصرفي, وفي هذا لا اتحدث عن غطاء بحجم الوديعة السعودية بل عن الحد الذي يسمح بتنفيذ الخطوة الأولى في إيقاف الإنهيار الاقتصادي وكسب مزيد من الوقت لإيجاد بدائل أخرى.

ومن المتطلبات الأخرى تنفيذ الاصلاحات الاقتصادية أيضاً بالحد الأدنى, كتصحيح القنوات المالية الرسمية وإدارة مالية الدولة عبرها, وهذا كله يمثل تحدي أخر أمام الاقتصاديين.

الحلول

أنا لا أعتقد ولا أظن, بل أجزم بأنه لا وجود لمشكلة إقتصادية ليس لها حل, فالمشكلة الحقيقية تكمن في متخذي القرار أنفسهم كونهم غير قادرين على إيجاد الحلول المناسبة, وهذا هو الحال في الواقع اليمني حيث يركز متخذي القرار على الدعم الأجنبي كوسيلة وحيدة للإنقاذ, في حين أن المتطلبات المالية ليست سوى جزء محدود من الحل كما تم ذكرة في متطلبات الانقاذ وقد لا يتطلب الأمر ذلك القدر من الاموال المطلوبة في الوديعة كما يسوق له البعض, فالجزء الأكبر من المتطلبات يكمن في إدارة عملية الإنقاذ ذاتها وعلى المدى القريب والبعيد, معنى هذا أن الحل اليمني يجب أن يكون

مزيج بين إدارة الأزمة وإدارة الإستراتيجية, وهذا ما يتمثل في الخطوات الآتية:

نقطة الإنطلاق, تفعيل الأجهزة الرقابية:

والمقصود هنا الاجهزة المعنية بحماية المال العام والمتمثلة في الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة, هيئة مكافحة الفساد, هيئة مكافحة غسيل الاموال, نيابة الأموال العامة, وفي هذا الجانب قد يظهر اعتراض حول وجود قوى معارضة لتفعيل هذه الاجهزة, وفي هذا سأعيدك الى التحدي المتمثل في ضرورة وجود الدعم السياسي الذي يتطلب الاستعداد لمواجهة القوى الانتهازية.

تصحيح وتفعيل المنظومة الإقتصادية:

بعد تفعيل الأجهزة الرقابية تأتي الخطوة التالية والمتمثلة في تصحيح وتفعيل المنظومة الإقتصادية والتي ستضمن إدارة المال العام و سلامته, وتشمل المنظومة الاقتصادية البنك المركزي, وزارة المالية, الوزارات الإيرادية, مؤسسات وأجهزة الدولة المرتبطة بشكل مباشر بالاقتصاد.

حماية الإقتصاد:

بالرغم من أن ما سبق يدعم الوضع الاقتصادي إلا أن غياب إجراءات الحماية قد يتسبب في انتكاس الاقتصاد, لذا لابد من وضع ومتابعة الاجراءات الضامنة والتي منها ضبط وإدارة الحوالات الصادرة وتفعيل إجراءات مكافحة غسيل الاموال على نظام المدفوعات الوطني من أجل منع تسرب العملة الأجنبية خارج البلاد, و أيضاً إجراءات حماية المنتجات الوطنية وإجراءات حماية المستهلك والمستثمر.

تعزيز القوة الإقتصادية:

جميع ما سبق يضمن استقرار وتوازن الاقتصاد والحد من الانهيار كونه يدخل في

تعزيز الاقتصاد من خلال الحماية والتوازن وتفعيل دوران الاموال سيعمل على تحقيق النمو التدريجي للاقتصاد

استراتيجية التدخل السريع ولكنه لا يضمن التعافي والنمو إذ يتطلب الامر الشروع في تنفيذ استراتيجية المدى الطويل والتي تبدأ بتعزيز القوة الاقتصادية, وفي هذه النقطة قد تظهر بعض الاعتراضات حول عدم ذكر الموارد السيادية كالنفط والتي من المفترض أنها المعزز الأول للإقتصاد.

من حيث المنطق الإقتصادي فإن هذا الاعتراض صحيح إلى حدٍ ما, ولكن,, ماذا لو أننا غير قادرين على تفعيل صادرات النفط وغيرها من الموارد المشابهة؟ إن كنت تعتبر هذا الأمر معضلة فسأجعل الأمر أشد سوء وسأجعلك تفترض بأننا لا نمتلك أي مصادر للنفط من الأساس, أنت كإقتصادي, ماذا

إدارة الحوالات الصادرة ومكافحة غسيل الاموال تساعد على حماية المعروض الأجنبي من التسرب وبالمقابل تعزيز المعروض الأجنبي

ستفعل حيال هذا الأمر؟ وكيف ستتصرف؟ هنا بالتحديد سأعيدك إلى القاعدة السابقة بأنه لا يوجد مشكلة إقتصادية ليس لها حل, وعليه يجب أن تطلق العنان لفكرك الإقتصادي, فبالرغم من أهمية الموارد السيادية (كالنفط وما يماثله) إلا أنه بالإمكان تعزيز الإقتصاد بدون هذه الموارد وذلك عن طريق التعافي التدريجي, وحتى وإن كان هذا التعافي بطيء وعلى فترة طويلة إلا أنه سيكون ضمن الخيار طويل الأمد, وفي هذه النقطة سأعيدك أيضاً إلى حماية الاقتصاد وتحديداً إدارة الحوالات الصادرة ومكافحة غسيل الاموال والتي ستساعد على حماية المعروض الأجنبي من التسرب وبالمقابل تعزيز المعروض الأجنبي من خلال الاموال الداخلة للاقتصاد الأمر الذي سيساعد على استعادة العملة المحلية لقوتها أمام العملات الأجنبية, ولكن من أين ستأتي هذه الأموال المعززة والتي ستعمل على استعادة التوازن؟! هنا اتحدث عن حوالات المغتربين والتي تبلغ 8 مليار سنوياً حسب تصريح نائب وزير شؤون المغتربين.

في غضون ذلك ينبغي تعزيز الاقتصاد وذلك بعدة طرق منها تفعيل الجهاز المصرفي واستعادة دور البنوك من خلال تنشيط عملية استقطاب الاموال وإعادة توظيفها مستفيدة بذلك من حماية الاقتصاد وتوازن المعروض الاجنبي.

دوران عجلة الإقتصاد:

تعزيز الاقتصاد من خلال الحماية والتوازن وتفعيل دوران الاموال سيعمل على تحقيق النمو التدريجي للاقتصاد بالتالي ارتفاع الانتاج, مستوى الدخل, تدني البطالة, وهذا كله سينعكس على ايرادات الدولة كالضرائب والجمارك ما سيساعد وزارة المالية على إدارة السياسة المالية بشكل فعال وتكاملها مع البنك المركزي في إدارة السياسيات النقدية بالتالي تحقق النمو الإقتصادي.

كلمة أخيرة:

يظن الكثير أن الحل الوحيد لإنقاذ الاقتصاد اليمني يتمثل في الدعم الخارجي والمتمثل في الوديعة السعودية وهذا أمر خاطئ للغاية, فإذا لم تعالج المشكلة من جذورها فالوديعة لن تساعد إلا في جانب واحد وهو تخفيف الأثار ولفترة محددة إلى نقطة الاستنفاذ ومن ثم سينتكس الاقتصاد وتظهر المشكلة مرة أخرى وبشكل أقوى.

أهمية الخدمات الإلكترونية في تطوير قطاع السياحة في عدن

أ. د. صالح علي الصلاحي

تعتبر قضية التنمية السياحية في كثير من بلدان العالم من أهم القضايا الاقتصادية المعاصرة، حيث تشير كثير من الدراسات في مجال الاقتصاد بأن قطاع السياحة قد أصبح قطاعا محوريا ويحتل أهمية كبيرة في حركة التجارة العالمية، وله دور بارز في زيادة الناتج الإجمالي المحلي.

وتكتسب السياحة أهمية اقتصادية كبيرة في حجم عائداتها بوصفها صناعة متعددة الجوانب متجددة ومستدامة وثروة وطنية لا تنضب في مواردها البيئية الطبيعية والثقافية.

ونظراً للمتغيرات الدولية في تقنية المعلومات والاتصالات فقد شهد هذا القطاع في العديد من بلدان العالم تطوراً ملموسا بعد ان تم العمل بخدمة السياحة الإلكترونية التي تعتبر من المفاهيم الحديثة لارتباطها باستخدام فعّال لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث أصبحت معظم الدول في الوقت الراهن تتسابق لتطوير وتفعيل السياحة الإلكترونية لما لها من أهمية في تحقيق التنمية الاقتصادية بصفة عامة والتنمية السياحية بصفة خاصة.

ان الهدف الاساسي من تقديم هذه الورقة، هو توضيح أهمية استخدام الخدمات الإلكترونية في قطاع السياحة، من خلال إظهار خدمة السياحة الالكترونية كمفهوم جديد وعامل مساعد ورئيسي في تحقيق تنمية سياحية مستدامة في محافظة عدن، مستندين في ذلك الى ما تمتلكه المدينة من مقومات سياحية ضخمة ومتميزة يمكن الاستفادة منها والاستثمار الامثل لها من خلال التعريف والترويج بالمنتج السياحي، والتأكيد على أهمية هذه الخدمة في توفير كافة التسهيلات والمعلومات المطلوبة، وتوصيلها الى السائح بطرق مبسطة و أقل جهد وتكلفة.

كما تهدف هذه الورقة ايضاً الى دراسة وتوضيح خدمة السياحة الالكترونية ودورها في تحقيق التنمية السياحية المستدامة، منطلقين بذلك من فرضية الاخذ بعين الاعتبار العلاقة بين السياحة الإلكترونية وتحقيق التميز في تقديم الخدمات السياحية.

ومن هذا المنطلق فقد أصبح التفكير في الوقت الراهن بالعمل بهذه الخدمة في محافظة عدن كضرورة حتمية تتطلبها احتياجات المرحلة، لما لها من فوائد جمة تنعكس على أداء السياحة وتطويرها من خلال حداثة الخدمات التي تقدمها في تسهيل المعاملات والخدمات السياحية والدفع عبر الانترنت، الامر الذي يسهم الى حد كبير في تجاوز الحواجز التقليدية والخدمات النمطية التي كانت تقدمها السياحة في العقود الماضية.

■ مفهوم السياحة الإلكترونية:

هي نشاط سياحي يقدم من خلال الخدمة التي توفرها تقنية المعلومات والاتصال بغرض انجاز وترويج الخدمات السياحية والفندقية عبر مختلف الشبكات المفتوحة والمغلقة، بالاعتماد على مبادئ واسس التجارة الإلكترونية وتطبيقها في المجال السياحي.

ويمكن القول بمفهوم أوسع بأن السياحة الإلكترونية هي عبارة عن استخدام الاعمال الإلكترونية في مجال السفر والسياحة وتطبيق تقنية الانترنت بغرض الوصول الى تسهيلات أكثر فعالية للمستخدمين السياحيين.

■ أهم اهداف السياحة الإلكترونية:

1- عرض وتسهيل وتوفير الخدمات السياحية للمستخدمين من خلال اتاحة لهم الفرصة لرؤية العديد من العروض والمنتوجات واختيار الأفضل مع إمكانية تامين ثقة المستخدم بطريقة الدفع عبر الانترنت.

2- تقديم رؤية واقعية عن التغيير المنشود في قطاع السياحة وما يتناسب والمعايير الدولية، من خلال تحسين مستوى الخدمات السياحة في المدينة لمواكبة التطور من حولنا.

3- ضمان الجودة في تقديم الخدمات للمستهلك وما تخدم المصلحة المشتركة للشركات والسواح.

4- التقليل من تكاليف التسويق السياحي وتكاليف الإنتاج والتوزيع.

■ أهم المقومات الاساسية لتطوير ونجاح السياحة الالكترونية:

1- الدعم الاقتصادي
2- البنية الاساسية للمعلومات
3- الموارد البشرية
4- تطوير الادارة الالكترونية
5- وجود إطار قانوني على المستويين المحلي والاقليمي
6- وجود الحد الادنى من استخدام التجارة الالكترونية في المعاملات المختلفة
7- وجود التسويق المناسب الذي يجذب مستخدمو الانترنت

■ دور السياحة الإلكترونية في تحقيق النمو الاقتصادي:

فيما سبق ذكره تحدثنا عن اهداف السياحة الالكترونية واهميتها الخاصة التي تستمدها من تأثيرها المباشر على الأداء السياحي، فهي تؤثر وتتأثر بنشاط الانتاج والاستهلاك والنقل والرحلات والاتصالات وغيرها، الامر الذي يساعد في تحجيم الخدمات التقليدية السابقة وفتح اسواق جديدة في النشاط السياحي تعتمد على تقنية المعلومات، والتي بدورها تسهم بشكل فعّال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويمكن القول بأن استخدام تكنلوجيا المعلومات والاتصالات في الوقت الراهن يشكّل عامل مساعد لكل من المقاصد السياحية والمؤسسات السياحية، حيث يساعد على تطوير المنتج السياحي وتحقيق مكاسب مادية و اقتصادية في مجال السياحة، لاسيما بعد ارتفاع نسبة اسهام السياحة الالكترونية في اجمالي التجارة الالكترونية ودوره في تنشيط وتطوير السياحة بشكل خاص.

ونظراً لأهمية السياحة في تعزيز قدرات الاقتصاد الوطني، ظهرت العديد من الهيئات والمنظمات الدولية التي تهتم في تطوير السياحة، ومن أبرزتلك المنظمات المنظمة العالمية للسياحة التابعة للأمم المتحدة، والتي تلعب دوراً مركزيا في ترقية السياحة والاهتمام بها. حيث اعتبرت ان السياحة "عامل مهم في النمو الاقتصادي، وقد وجهت نداء الى رؤساء الدول والحكومات بإدراج السياحة ضمن كل الاجراءات التي تهدف الى تعزيز وتطوير التنمية الاقتصادية". كما أوصت الجمعية الدولية لخبراء السياحة العالميين في مؤتمرها المنعقد في سويسرا عام 1992م " بالاهتمام بالسياحة وتطويرها كونها قد اصبحت حتمية اقتصادية لتقدم الدول النامية، وأنها الصناعة الاولى في العالم بدون مداخن، فهي صديقة للبيئة تعمل على تقدم الدول ونموها، وهي في الوقت نفسه احدى دعائم الاقتصاد القومي". كل هذه التوصيفات والاهتمام التي تو ليه المنظمات السياحية الدولية دليل كافي على الاهتمام والرعاية الدولية لهذا القطاع الهام، حيث ان العمل بتقنية المعلومات من خلال ادخال خدمة السياحة الالكترونية في قطاع السياحة، يندرج ضمن الاهتمام العالمي في تطوير السياحة، وعلى وجه الخصوص في البلدان النامية التي تعتمد في معظم اقتصاداتها على السياحة.

■ مبررات ادخال خدمة السياحة الإلكترونية في مدينة عدن

عندما نتحدث عن مدينة عدن وتاريخها الحضاري والثقافي لابد ان نتعرف أولا عن اسم المدينة "عدن" ذلكم الاسم، المكان والموقع والدلالة والمغزى،

فهي كتسمية قد ورد ذكرها في الكتب السماوية وفي كثير من المؤلفات التاريخية، وقد تجاوز اسمها بدلالات ومعان أكبر واوسع من حدود التسميات المكانية لمدينة او منطقة او قرية، ومهما كانت التفسيرات او اختلاف الآراء حول تسمية مدينة عدن، الا ان جميع المصادر التاريخية الكلاسيكية تتفق حول عراقة المدينة التاريخية كميناء تجاري هام منذ بداية الالف الأول قبل الميلاد.

وتحتل المقومات التاريخية والحضارية والثقافية لمدينة عدن مكانه مرتفعة بين المقومات السياحية الأخرى، فهي غنية بتاريخها الحضاري والثقافي الذي يمتد جذوره الى الاف السنين. وهناك مقومات سياحية اخرى تمتلكها مدينة عدن تعتبر من المكونات الأساسية والهامة للنهوض والتطور السياحي، وتتمثل تلك المقومات بما تزخر به المدينة من معالم تاريخية متميزة وعناصر جذب سياحية نادرة صاغتها الطبيعة وتاريخها الحضاري والإنساني.

وتتمتع مدينة عدن من الناحية الجغرافية بموقعها الاستراتيجي الهام، حيث تقع في الركن الجنوبي الغربي من شبه الجزيرة العربية وتطل على مضيق باب المندب والبحر الأحمر والبحر العربي، فضلا عما تتمتع به من تقسيمات طبيعية متنوعة ذات أهمية سياحية كبيرة، مثل المرتفعات الجبلية والهضاب والصحاري وعدد من الجزر الجميلة المتناثرة بمحاذات سواحل عدن وشريطها الساحلي الطويل المحيط بها من عدة جهات.

وفي تقديري فأن تلك المقومات في مجملها تشكل قاعدة متينة لتطوير السياحية في محافظة عدن، اذا ما تم الاخذ بعين الاعتبار المتغيرات الدولية في تقنية المعلومات واستخدام التجارة الالكترونية في مجال السياحة والاقتصاد.

وتأسيسا على ما تقدم دعت الضرورة التفكير والعمل على ادخال خدمة السياحة الإلكترونية في المدينة كعامل مساعد في تطوير السياحة والنهوض بها نظراً لحداثة الخدمات التي تقدمها والتي سوف تسهم في تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات السياحية وسهولة تطوير المنتج السياحي وظهور أنشطة سياحية جديدة من خلال تقديم خدمات سياحية متطورة، تعتمد في الأساس على ثقة السائح في جودة الخدمات السياحية التي تقدمها الشركات والمؤسسات السياحية والتي بدورها تقوم بتسهيل وتسريع التواصل بين منتج الخدمة السياحية وبقية الجهات ذات العلاقة، الامر الذي يسهم في تخفيض تكاليف الخدمات السياحية المقدمة, وهو ما ينعكس في نهاية الامر ليس فقط على القيمة المضافة للقطاع السياحي في الناتج الإجمالي المحلي، و انما سيساعد ايضاً الى حد كبير في زيادة الاستثمارات الأجنبية في هذا القطاع الهام.

■ الخلاصة:

- مدينة عدن غنية بتاريخها الحضاري والثقافي الزاخر، وتمتلك مقومات سياحية متميزة تؤهلها للقيام بنشاط سياحي فريد من نوعه، إذا ما توفرت الارادة السياسية والاهتمام من قبل الجهات ذات العلاقة في السلطة.

- النشاط السياحي الحالي في مدينة عدن يكاد يكون ضئيل جداً مقارنة مع ما تمتلكه المدينة من مقومات سياحية ضخمة، وهو بحاجة الى اهتمام ورعاية كاملة من السلطة وتوفير بيئة مناسبة امنياً وسياساً كي يقوم هذا القطاع الحيوي بدوره الريادي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- مواكبة التطورات والمتغيرات الدولية في تقنية المعلومات واستخدام التجارة الإلكترونية في قطاع السياحة لمدينة عدن له أهمية وقيمة اقتصادية تتمثل في تذليل الصعوبات وتسهيل عملية التواصل والتنقل بين الجهات ذات العلاقة بالنشاط السياحي، مما يساعد على تخفيض التكاليف السياحية للشركات السياحية والمستهلك على حد سواً.

- تعدد المواقع السياحية المتميزة في مدينة عدن مثل المعالم التاريخية والشواطئ والمنتزهات والجزر المحيطة بالمدينة، بحاجة الى وجود البوابات او المنصات الإلكترونية الارشادية، التي توفر الخدمات الإلكترونية للسياح لمساعدتهم على زيارة هذه المواقع والمعالم بأقل جهد و اقل تكلفة.

- اصبحت تقنية المعلومات هي المحرك الاساسي في المجتمع، لذلك لابد ان يحظى القطاع الخدماتي لمدينة عدن في مجال السياحة من فنادق ومطاعم ومنتزهات بالوسائل الحديثة والمتطورة لتسهيل عملية الحجز الفندقي وطلب الوجبات وحجز التذاكر، وهذا امر مهم لإتمام عمليات الحجز والطلب والدفع الإلكتروني.

- للاستفادة من المقومات السياحية المتميزة في مدينة عدن واستثمارها بشكل يليق بمكانة المدينة، لابد من العمل على بناء منظومة الخدمات الموحدة وتأسيس قاعدة بيانات وبوابات الكترونية تنظم الخدمات السياحية من خلال الربط الإلكتروني بما يخدم التنمية الاقتصادية والسياحية.

مؤسسة الرابطة الاقتصادية
Economists Association Foundation

تحليل أسعار السلع الغذائية لشهر يناير 2023

متوسط أسعار المستهلك لأهم السلع الغذائية لمحافظة عدن لشهر يناير 2023

م	البيان		الاسبوع الأول 2023/01/7		الاسبوع الثاني 2023/01/14		الاسبوع الثالث 2023/01/21		الاسبوع الرابع 2023/01/28		المتوسط
	سعر الصرف	العملة	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	
		دولار	1250	1260	1218	1236	1223	1236	1223	1234	
		سعودي	332	334	324	328	325	327	325	327	

م	الصنف/ السلع	وحدة القياس (كيلو)	السعر (ريال يمني)					
	أولا: السلع الأساسية							
1	كيس القمح	50	35000	35000	34000	34000	34000	34250
2	دقيق السنابل ابيض	50	38000	38000	38000	38000	38000	38000
3	أرز الفخامة	40	72000	72000	72000	72000	72000	72000
4	سكر برازيلي	50	48500	48500	48500	48500	48500	48500
5	زيت الطبخ	8 لتر	15000	15000	15000	15000	15000	15000
6	علبة حليب الاطفال بيبلاك رقم 3	0.4	7000	7000	7000	7000	7000	7000
	ثانيا: سلع مكملة							
7	الحليب المجفف دانو كامل الدسم	2.25	20000	23000	23000	23000	23000	22250
8	شاي الكبوس	1	7500	7500	7500	7500	7500	7500
9	الفاصوليا الحمراء	1	2500	2500	2500	2500	2500	2500
10	الفاصوليا البيضاء	1	1500	1500	1500	1500	1500	1500
11	العدس الاصفر	1	2000	2000	2000	2000	2000	2000
12	معجون الطماطم المدهش 25 * 70 جم	كرتون	4000	4000	4000	4000	4500	4125
13	مكرونة المائدة(جرام)	400	590	590	590	590	590	590
	ثالثا: الفواكه والخضروات							
14	التفاح	1	3000	3000	3000	3000	3000	3000
15	البرتقال	1	3000	3000	3000	3000	3000	3000
16	الموز	1	800	800	700	700	700	750
17	التمور	1	2000	2000	2000	2000	2000	2000
18	البطاطس	1	1000	1000	1000	1000	1000	1000
19	البصل الجاف	1	800	700	600	500	500	650
20	الباذنجان	1	700	500	500	400	500	525
21	الطماطم	1	300	300	300	400	300	325
22	الباميا	1	2500	2000	1500	2000	2000	2000
	خامسا: اللحوم ومشتقاتها							
23	لحم الغنم بلدي	1	12000	12000	12000	12000	12000	12000
24	الدجاج الحي	1	5000	5000	5000	5000	5000	5000
25	الدجاج المجمد ساديا	1	3800	3800	3800	3800	3800	3800
26	طبق البيض	1	4700	4700	4700	4700	4700	4700
	سادسا: الأسماك							
27	الثمد	1	8000	10000	10000	10000	10000	9750
28	الديرك	1	12000	16000	16000	16000	16000	15000
29	السخلة	1	12000	20000	20000	20000	20000	18000

فريق رصد الاسعار - رابطة الاقتصاديين

تحليل رصد أسعار المستهلك لأهم السلع الغذائية م/عـدن

إعداد وتحليل: د. بثينة السقاف
رصد ميداني: محمد أبوبكر سالم

يستمر فريق الرصد لمؤسسة الرابطة الاقتصادية النزول الميداني لأعضاء الفريق ولمدة عام كامل من رصد المتغيرات في أسعار المستهلك وعند القيام بتحليل استمارة الرصد الأسبوعية لشهر يناير، لوحظ أنَّ هناك استقرارا نسبيا في متوسط أسعار معظم السلع بشكل عام لكل الأصناف في السوق وفيما يلي تحليلا لذلك:

■ السلع الأساسية

عند مقارنة متوسط أسعار شهر يناير مقارنة بمتوسط أسعار الشهر الماضي، يلاحظ االستقرار متوسط سعر القمح الامريكي وزن 50 كغم عند متوسط 34000 الف ، كما حافظ متوسط سعر الدقيق السنابل 50 كغم استقراره مقارنة بالشهر الماضي، أما في أرز الفخامة 40 كغم فقد ارتفع بنسبة 1%، كما ارتفع متوسط سعر السكر البرازيلي 50 كغم في هذا الشهر بنسبة (11.6%)، أما الزيوت عبوة 8 لتراً فقد انخفض ما نسبته (15%)، بينما متوسط سعر حليب الاطفال عبوة 400 جرام (بيبلاك) سجل استقراراً نسبياً منذ شهر يوليو الماضي.

■ السلع المكملة

أما بالنسبة للسلع المكملة فمتوسط سعر الحليب المجفف دانو عبوة(2.5) كغم ارتفع بنسبة (15%)، ارتفع متوسط سعر شاي الكبوس (1 كيلو جرام) بنسبة (7%)، بينما يشهد متوسط الكيلو جرام من الفاصوليا الحمراء والفاصوليا البيضاء والعدس الاصفر استقرارا في سعرهما مقارنة بالشهر الماضي، أما متوسط أسعار معجون الطماطم (المدهش) فقد شهد ارتفاعا في متوسط سعره بنسبة (5%)، وكذلك متوسط سعر مكرونة المائدة يسجل استقرارا منذ شهر يوليو الماضي.

■ الفواكه والخضروات:

سجل استقرارا في متوسط سعر الكيلو التفاح والبرتقال والتمور والموز فقد شهدت استقراراً في متوسط أسعاره منذ الشهر الماضي.

سجل متوسط سعر الكيلو البطاطس انخفاضا بنسبة (16%)، أما البصل الجاف فقد شهد ارتفاعا في متوسط سعره بنسبة (45%)، أما الباذنجان فقد ارتفع متوسط سعره بنسبة (5 %) عنه في الشهر الماضي، أما الكيلو الطماطم الطازجة فقد ارتفع بنسبة (20%)، أما البامية فقد انخفض عند متوسط سعره في الشهر الماضي بنسبة(40%).

■ اللحوم والأسماك:

أما أسعار اللحوم في الملاحم للحم الغنم البلدي فقد سجل ثباتاً في متوسط سعره بشكل عام، بينما ظل متوسط سعر كيلو الدجاج الحي مستقراً عند سعره في الشهر الماضي، أما متوسط سعر الدجاج المجمد فقد سجل انخفاضا طفيفا بنسبة (5%)، أما متوسط سعر طبق البيض فقد انخفض بنسبة (3%)، أما أسعار الأسماك المرصودة فحدث ارتفاع لمتوسط سعر سمك (الثمد) لهذا الشهر مقارنة بالشهر الماضي بنسبة (48%)، أما (الديرك) استقرارا في متوسط سعرة، أما السمك نوع (السخلة) فقد ارتفع بشكل طفيف ما نسبته 29%) مقارنة بالشهر الماضي.

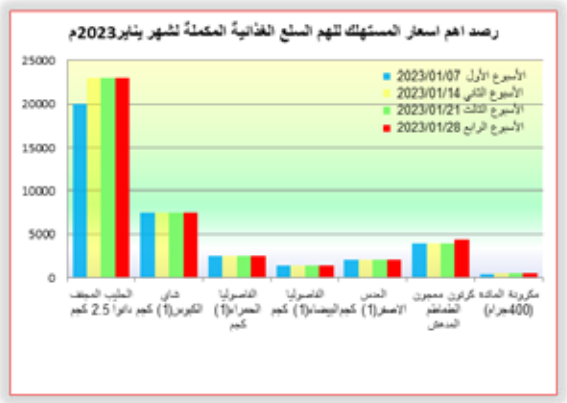

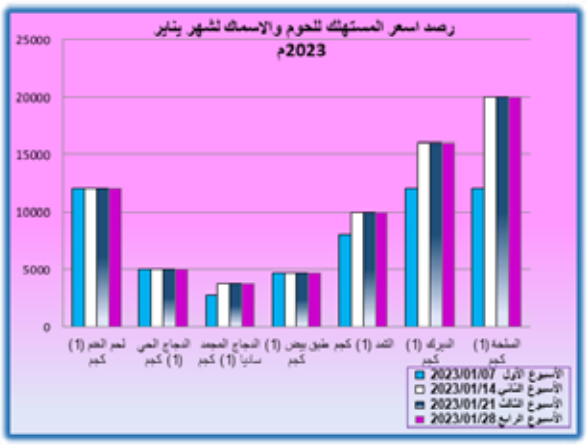

الفخامة
Alfakhama
أطيب مذاق صحي
Omega 3

الاستثمار الأجنبي في اليمن

صادق عبد الرحيم صلاح
مدير عام الشركات وزارة الصناعة والتجارة

يقصد بالاستثمار الأجنبي توظيف رأس المال الأجنبي في نشاط مرخص له بموجب القوانين النافذة ويشمل النقود والأوراق المالية وارباح الاستثمار الأجنبي التي تم توظيفها في زيادة رأس المال أو توسعه مشاريع قائمة أو إقامة مشاريع جديدة.

كما يشمل حقوق الملكية والجهات المعنية بهذا الاستثمار وزارة الصناعة والتجارة من خلال منح تراخيص إنشاء الشركات التجارية بمختلف أنواعها وكذا منح تراخيص لفروع البيوت الأجنبية والهيئة العامة للاستثمار والهيئة العامة للمناطق الحرة – المنطقة الحرة – عدن واللتان كذلك تمنحان تراخيص الاستثمار للمشاريع الاستثمارية الأجنبية والاستثمار الأجنبي يكون بإحدى صورتين هما: منشأت مملوكة لمستثمر وطني ومستثمر أجنبي أو منشأت مملوكة بالكامل لمستثمر أجنبي.

واليمن فتح باب الاستثمار للمستثمرين كافة على اختلاف جنسياتهم وتقديم التسهيلات والامتيازات والضمانات كافة باعتبار ذلك الطريق الأمثل الى تعزيز موقع اليمن التنافسي في عالم اليوم والترويج لذلك وجذب الاستثمارتم عقد عدة مؤتمرات وندوات نذكر منها مؤتمر استكشاف الفرص الاستثمارية في اليمن للمستثمرين الخليجيين واليمنيين صنعاء عام 2007م والمؤتمر الاستثماري والاقتصادي (عدن بوابة اليمن للعالم) عدن2009م وتم فيها عرض الفرص الاستثمارية في كافة القطاعات الاقتصادية وعلى الرغم مما تتمتع به اليمن من مقومات استثمارية جاذبة ومنها الموقع الجغرافي الهام والحوافز والمزايا الواردة في قانون الاستثمار رقم (15) لسنة2010م والضمانات والامتيازات التي كفلها قانون المناطق الحرة رقم(4) لسنة1993م والذي بمقتضاه أنشئت منطقة حرة تشمل مدينة عدن الا أن حجم الاستثمارات القادمة الى اليمن لازالت محدودة وهناك عدة صعوبات ومعوقات ضلت عائقاً أمام الاستثمار الأجنبي وحالت دون انسياب المستثمرين الى اليمن .وأهم هذه الصعوبات عدم توفر أراضي مملوكة للدولة لإقامة المشاريع الاستثمارية وهذه أهم معضلة تواجه الاستثمار المحلي والأجنبي فلا يمكن أن يأتي الى بلدنا مستثمرين أجانب ونحن غير جاهزين بالأرض المخصصة للاستثمار حتى في المنطقة الحرة عدن على الرغم من توفر الأرض وتخطيطها حسب أنواع الاستثمار نجد أن المستثمر عند تحديد الأرض لمشروعة تظهر أمامه عدة إشكاليات مما يعيق البدء بتنفيذ المشروع.

ولذلك ولتحسين بيئة الاستثماروجذب المستثمر الأجنبي لابد من الاتي:

- الإسراع في تجهيز المناطق الصناعية في كل المحافظات وفقاً للقرار الجمهوري رقم(79) لسنة 2005م بشأن تنظيم إنشاء المناطق الصناعية وادارتها والاشراف عليها.
- إزالة كافة المعوقات التي تعترض الاستثمار في المنطقة الحرة - عدن.
- يجب على البعثات الدبلوماسية،و القنصليات والملحقيات التجاريةالترويج لفرص الاستثماروعاى الجهات المعنية بالاستثمارتزويدها بكافة المستجدات الجديدة المتعلقة بالاستثمار لجذب رجال الاعمال والبيوت الأجنبية للاستثمار في اليمن.

الانتاج السمكي في محافظة شبوة

محمود ابو حربة

يعد قطاع الاسماك في محافظة شبوة أحد القطاعات الاقتصادية المنتجة والتي يعمل بها قطاع واسع من السكان وتحتل الشواطئ مساحات شاسعة على امتداد اراضي المحافظة حيث يمتد الجزء الجنوبي لمحافظة شبوة بشريط ساحلي يطل على البحر العربي بطول 290 كم ابتداء من منطقة ساحل البح شرقا وحتى منطقة رداء غربا، وعلى طول تلك السواحل تعيش هناك تجمعات سكانية نمت عبر مراحل زمنية تاريخية طويلة، ولقد توزعت تلك التجمعات السكانية على عدد من المناطق الساحلية وهي من الشرق الى الغرب كالتالي: بئر علي، بلحاف، جلعة، عين الجويري، عين بامعبد، الحيالا، النشيمة، الحورة.

ويمارس سكان تلك المناطق الساحلية حرفة اصطياد الاسماك منتميين الى جمعيات تتبع الهيئة العامة للمصائد السمكية، وقد بلغت 12 جمعية تتوزع على أربع مناطق ساحلية.

اسم المنطقة	أسماء جمعيات الاصطياد السمكي
بئر علي	شبوة، بئر علي، قنا، حصن الغراب
عرقة	عرقة، البحر العربي، الحصون
العين	العين، مطلع العين، النشيمة
بلحاف	بالحاف، الجويري

ويتبع سواحل محافظة شبوة خمس جزر هي: البراقة، عظرين الكبرى، عظرين الصغرى، سخة، الخلانية. كما يوجد على تلك الشواطئ خمس موانئ هي: بالحاف، النشيمة، قنا، البيضاء، المجدحة.

وتوجد في البيئة البحرية المتاخمة لرأس بالحاف خصوصا ما يزيد عن 147 نوع من الأسماك، وتتميزهذه المنطقة بغزارة فريدة على المستوى العالمي والاقليمي والوطني كمخزن للأسماك وتمثل مخزون استراتيجي ووطني للجمهورية اليمنية حيث تتميز المنطقة الساحلية لمحافظة شبوة بمخزون عالي جدا يغذي المصايد لمسافة عدة اميال على طول خط الساحل، وتصل الانتاجية اليومية من الاسماك في منطقة بالحاف فقط الى ثلاثة طن في اليوم.

■ الاحياء البحرية التي يتم اصطيادها:

يمارس الصيادون اصطياد انواع محددة من الاحياء البحرية اغلبها الانواع السمكية تتمثل في القرش والثمد والبياض والجحش والديرك.

كما يتم الاصطياد هناك للعديد من الاحياء البحرية والتي يتم استخراجها من اعماق متباينة في مناطق الاصطياد منها ما يتم بيعه في السوق الوطنية ومنها ما يتم تصديره الى الخارج وتسوق محافظة شبوة انتاجها السمكي الى جميع اسواق محافظة شبوة بالإضافة الى بعض المحافظات الأخرى، كما يتم تصدير الاسماك من محافظة شبوة الى الخارج وخاصة البلدان المجاورة مثل السعودية وعمان.

ومن الاحياء البحرية التي يتم تصديرها الى الخارج اسماك الثمد والشروخ الصخري والحبار، اما الانواع الاخرى والتي تباع في السوق المحلية فمنها الثمد والبياض والباغة والجحش والهامور والزينوب والشروي التباتة واللخم والعنقروالطباطب والديرك والصعبان والسخلة واسماك اخرى متنوعة.

وقد بلغ حجم الانتاج من الاسماك لتلك الجمعيات المذكورة على سواحل محافظة شبوة وعدد الصيادين وكذلك عدد القوارب التابعة لصيادي تلك الجمعيات كما في الجدول التالي:

عدد الجمعيات	عدد القوارب	عدد الصيادين	كمية الانتاج الشهري (كجم)
12	780	2487	187656

ونلاحظ انخفاض كميات الانتاج السمكي نتيجة لتردي اوضاع البلد والعبث بالمياه الاقليمية في البلد واستنزاف الثروة السمكية من قبل شركات الصيد الاجنبية من خلال سفنها العملاقة التي تضايق الصيادين وتمنعهم من الصيد في مساحات بحرية محددة وهو ما اكده الكثير من بائعي السمك في العديد من اسواق المحافظة والذين اجرينا معهم العديد من المقابلات الشخصية بخصوص ذلك.

وفي مجال الثروة السمكية فان الفرص الاستثمارية لازالت مواتية بشكل كبير يماثلها كبر سواحل الاصطياد في المحافظة وكبر حجم الثروة السمكية في تلك السواحل ويمكن الاستثمار في ذلك من خلال مضاعفة فرص الاصطياد والتسويق للأسماك في سواحل المحافظة كما يمكن مضاعفة فرص التصدير للأسماك الى الخارج، كما يمكن الاستثمار في مجال تعليب الأسماك، حيث تفتقر المحافظة الى أي نوع من مصانع تعليب الاسماك.

أثر بيئة الأعمال في تحسن الاقتصاد اليمني

د. لبنى عبد العزيز علي
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة عدن

من الواضح والجلي أنَّ ما نمر به اليمن من منعطفات وانتكاسات وحروب أهلية متداخلة وكارثية بشكل كبير جداً أدت إلى انهيار كبير في الاقتصاد اليمني الهش، والذي يكاد يكون قريب من الصفر الواضح للجميع ولا سيما للمتابعين الاقتصاديين وكذا التقارير والبحوث الدولية التي وضعت اليمن في أسفل قائمة الدول الهشة اقتصادياً.

ومن هذا المنطلق فقد وجدت تحديات كثيرة في بيئة الأعمال والاستثمار في اليمن، واستمرت هذه التحديات مع استمرار الصراع الراهن، إذ وصل الأمر إلى ان وجدت اليمن نفسها في ذيل القائمة لمؤشرات الأعمال الدولية، وكثراً ما تحتل المركز الأخير.

ونتيجة لهذه الصراعات والحروب فقد عزف الكثير من رجال الأعمال في انحاء كثيرة من البلاد و نقل رؤوس أموالهم إلى دول أخرى خارج اليمن، فيما اضطر الآخرون الذين قرروا البقاء إلى التضحية بنسب كبيرة من رؤوس أموالهم في وضع اللادولة سواء تلك الواقعة تحت ما تُسمى بسلطة الأمر الواقع في صنعاء أو تلك الواقعة تحت الحكومة الشرعية، وتسبب الحوثيون بتدهور الاقتصاد بشكل كبير بحيث أنهم بقوا المسيطرين وعملوا فصل في العملة هذا أدى فعلا إلى خلل اقتصادي بتصرفاتهم هذه الغير مسؤولة، أيضا هناك كثير من محلات الصرافة مما أتاح إلى عمليات غسيل الأموال، ومع ذلك فقد اظهر القطاع الخاص صلابة كبيرة مقارنة بالقطاع الحكومي الذي شهد حالة انهيار شبة كاملة للمؤسسات الحكومية المختلفة، وقام بدور كبير بتغطية العجز وسد الفجوات التي تركها غياب الخدمات الحكومية في العديد من المناطق رغم المعوقات والعراقيل وانعدام البيئة المناسبة لأي استثمارات جديدة من شأنها رفد خزينة الدولة وتحسين اقتصادها لمجابهة هذا الانتكاس الكبير في الاقتصاد، ومن هنا يجب انهاء الحروب والجلوس على طاولة واحدة لحلحلة الكثير من المشكلات الكبيرة والمعقدة وإعادة توحيد المؤسسات الحكومية وآليات الحكم فيها وهي الوسيلة الأضمن لإرساء قواعد التعافي للبلاد بصفة عامة، وهناك خطوات عملية وواقعية تمكن أصحاب الشأن على المستوى الوطني والدولي العمل بها لدعم كلاً من القطاع الحكومي والقطاع الخاص في اليمن وخلق بيئة جاذبة للاستثمارات الكبيرة التي ستساعد هذه الخطوات على النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل خاصة أمام الشباب، كما أنها ستبدأ سلسلة من التطورات الايجابية في اليمن مثل: التخفيف من حدة الأزمة الانسانية، وتعزيز الاستقرار الاجتماعي، والاقتصادي، والسياسي، وإعادة تفعيل الدورات المالية الرسمية، وغير ذلك.

ظاهرة الفساد في اليمن وتأثيراتها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية

بقلم/حسين صالح التام
باحث اقتصادي

تعد ظاهرة الفساد أكبر عدو لتقدم أي بلد. وعائق امام مسيرة التنمية الشاملة في ظروف السلم والحرب، وتشكل الصراعات والحروب بيئة مناسبة جدا لتفشي الفساد وغياب أدوات مكافحته او ضعفها مثلما هو الحال في اليمن.

لقد استفحلت ظاهرة الفساد بشكل كبير جدا في ضل الحرب، مع تقاعس حكومي واضح في الحد من الفساد ومحاربته حيث اقتصر الدور الحكومي في تريد الكلمات والوعود دون العمل الفعلي وغياب تفعيل أداء مؤسسات الرقابة ومكافحة الفساد.

وعلى الرغم من توقيع اليمن على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ضلت ظاهرة الفساد في تنامي مستمر حتى قبل الحرب، الا انها زادت استفحالا اثناء الحرب ولا زالت في غياب أي إجراءات جادة من قبل الحكومة تجاة هذه الظاهرة، وتأتي اليمن ضمن خمس دول الأكثر فسادا في العالم وهي فنزولا والصومال وسوريا وجنوب السودان واليمن (تقرير: مؤشر مدركات الفساد،2021).

ولأهمية هذا الموضوع، سأتناول في هذا البحث مفهوم الفساد، ترتيب اليمن حسب مؤشر مدركات الفساد، دور هيئة مكافحة الفساد، الاثار السلبية للفساد على النمو الاقتصادي، الاثار الاجتماعية السلبية للفساد، والخاتمة.

■ مفهوم الفساد:

عرف الفساد الدكتور هشام الجمل بانه: السلوك الذي يسلكه الموظف العام أو الخاص والذي يؤدي إلى إحداث ضرر عام أو خاص يضر باقتصاديات الدولة ولا يتماشى مع مقتضيات وأخلاق الوظيفة بقصد تحقيق منفعة شخصية سواء كانت مادية أو معنوية، نقدية أو عينية.

و اتفق مع هذا التعريف نظرا لاقتصار بعض تعريفات الفساد بانه سوء استغلال الوظيفة العامة لتحقيق مصالح شخصية رغم ان الفساد ظاهرة خطيرة ولربما أصبحت ظاهرة مزمنة ومركبة، كما ان الفساد لا ينحصر فقط في القطاع العام بل يتعدى ذلك الى القطاع الخاص افرادا ومؤسسات.

ترتيب اليمن حسب مؤشر مدركات ا لفسا د

تنزع الدول التي تعاني من صراعات مسلحة أو من الاستبداد إلى الحصول على أدنى الدرجات

في مؤشر مدركات الفساد، بمعنى تكون دول أكثر فسادا وفشلا ويكون المؤشر حسب التدرج التالي:

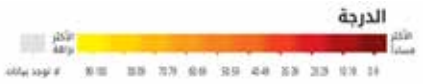

الشكل (1) تدرج مؤشر الفساد حسب منظمة الشفافية الدولية.

جدول (1) ترتيب اليمن وفق تقرير مؤشر مدركات الفساد2021:

الدرجة	الدولة	المرتبة
16	اليمن	174

المصدر: تقرير مؤشر مدركات الفساد 2021، منظمة الشفافية الدولية 2022

يظهر الجدول تدني مرتبة اليمن حيث ان المرتبة (16) تعني ان الدولة تقع ضمن الدول الأكثر فسادا في العالم وفي ضل هذا المستوى من الفساد، تدهورت مؤشرات التنمية البشرية في اليمن في السنوات الأخيرة ورغم انها تصنف ضمن الدول ذات مستوى تنمية بشرية منخفض، فقد تدهورت مؤشراتها في الوقت الحالي بشكل أكبر عن السنوات الماضية.

ان نشؤ الصراعات والأزمات ذاتها ترجع أسبابها جزئيا الى سوء الحوكمة وضعف المؤسسات وساهمت فترة الحرب في انشغال الحكومة بقضايا أخرى واغفال جانب مكافحة الفساد وما يرتبط به من آثار، ومما افرزته الحرب في اليمن ظاهرة غسل الأموال خاصة في صورة عقارات او محلات للصر افة والتحويلات المالية ومشاريع أخرى بشكل غير مسبوق هذه الأموال مصادرها مشبوهة، ويتم تحصيلها من أبواب الفساد غير المغلقة. حيث ظهرت العديد من الأثار والنتائج الاجتماعية الناتجة عن غسل الأموال منها انتشار الفساد والجر ائم الاجتماعية مثل انتشار العصابات، غسل الأموال وذلك يزيد الأعباء على المواطنين.

ويفاقم الأوضاع الانسانية ويسهم في استدامة الحرب وإطالة أمدها نتيجة تغذيتها من الأموال المغسولة والعو ائد المتحصلة منها، كما يؤدي إلى ضعف مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين وتزايد حدة مشكلة الفقر وتدني مستويات المعيشة لمعظم أبناء المجتمع والتأثير سلبا على المساعدات الإنسانية التي تحصل عليها اليمن من المجتمع

الدولي حيث ان هذه المساعدات نفسها تمت اداراتها وتخصيصها بصورة سيئة حيث تم توزيعها على منظمات محلية ودولية تعمل في اليمن، لكنها أخفقت في تحقيق الهدف منها المتمثل في تخفيف المعاناة الإنسانية للشعب اليمني، بسبب غياب الرقابة والشفافية والمسائلة وهذا الفساد والاخفاق انما هو انعكاس لضعف مؤسسات الدولة ومن يشغل وظائفها في المر اقبة والمتابعة والاشراف على عمل هذا المنظمات ومنح التصاريح لها.

وتعد الوساطة والمحسوبية، فضلا عن نهب المال العام للدولة، من أكثر أنواع الفساد انتشارا في اليمن، ويندرج في ذلك أيضا استغلال أصحاب القرار مو اقعهم، وشبكة علاقاتهم مع الشركات لتحرير صفقات مشتركة / لمصلحة الطرفين، وساهم في تعزيز الظاهرة دخول رجال الأعمال على خط العمل السياسي بشقيه الحكومي والبرلماني ونشوء حالة غير مسبوقة من تضارب المصالح.

إن استمرار غياب دور جهاز الرقابة والمحاسبة وهيئة مكافحة الفساد يعني استمرار وتفشي الفساد، وزيادة الأعباء على الدولة وضعف أدائها.

■ دور هيئة مكافحة الفساد

من اختصاصات هيئة مكافحة الفساد

-رسم السياسات والاستراتيجيات لمكافحة الفساد والتوعية وفي مجال منع ممارسة الفساد واهمها تلقي اقرارات الذمة المالية، ومجال انفاذ القانون والملاحقة القضائية ومن ذلك تلقي التقارير والبلاغات والشكاوى بخصوص جرائم الفساد ودراستها والتحري حولها والتصرف فيها وفقا للتشريعات.

-اتخاذ الإجراءات لاسترداد الأموال المنهوبة الناجمة عن جرائم الفساد، وفي مجال تحليل و اقع وصوروجرائم الفساد والعمل على إيجاد قواعد بيانات حوله.

-التنسيق مع جهاز المركزي للرقابة والمحاسبة والجهات المختصة لتقييم وتطوير النظم المالية والمشتريات والمناقصات والمزايدات ونظم أداره الموارد والممتلكات العامة للدولة. أيضا تقييم و اقتراح وتطوير نظم التوظيف وتقديمها للجهات المختصة للأخذ بها.

■ الفساد والوظيفة العامة

يعتبر التعيين في الوظيفة العامة مدخلا للإصلاح او للإفساد اذ ان تعيين غير الكفاءات يجعلهم لا يقدموا إنجازا يستحق التقدير حتى ولو أرادوا ان يطوروا قدراتهم فانهم يأخذون وقتا طويلا.

ان اختيار الموارد البشرية من ذوي الكفاءة والنزاهة هو امر حيوي ومهم لمحاربة الفساد في القطاع العام والخاص وحتى في المنظمات ومنظمات المجتمع المدني ايضا ولكن يعتبر اكثر الناس إن التعيين في الوظيفة العامة غنيمة لتحقيق اهداف شخصية لا علاقة لها بالصالح العام، وقد ورد ضمن اختصاصات هيئة مكافحة الفساد تقييم و اقتراح وتطوير نظم التوظيف تحقيقا للاتي:

- تعزيز مبدا الكفاءة والجدارة والابداع في كل مناصب الوظيفة العامة.
- تعزيز نظم الاختيار والتدريب والتأهيل لشغل المناصب العامة الأكثر عرضة للفساد.
- تعزيز مبدا الشفافية في الوظيفة العامة.
- وضع النظم الهادفة الى بيان الأداء والسلوك الوظيفي السليم والمشرف للوظيفة العامة.
- تعزيز وتفعيل التدابير الوقائية لمنع استغلال الوظيفة العامة لتحقيق مآرب شخصية غير مشروعة.

إن من أهم خطوات محاربة الفساد هو العمل على تولية الوظائف العامة أو الخاصة لمن تتوفر فيهم صفات معينة تحملهم على أداء الأعمال المنوطة بهم بكل جدية وإتقان بعيدًا عن الفساد والمفسدين.

أما النظام الإسلامي فكان من الشروط التي اشترطها في الموظف لتولي الوظيفة هي شرطي الأمانة والقوة، قال تعالى حكاية عن نبي الله يوسف عليه السلام (قال اجعلني على خزائن الأرض اني حفيظ عليم) طلب نبي الله يوسف –عليه السلام- من ملك مصر أن يوليه خزائنها، وبين مسوغات ذلك الطلب، بأنه حفيظ على الأموال، امين عليها، عليم بوجوة انفاقها،

وما حكاه لنا القرآن عن ابنة نبي الله شعيب –عليه السلام- حينما قالت لأبيها (يا ابت استأجره ان خير من استأجرت القوي الأمين) فقد أشارت على أبيها أن يستأجر موسى عليه السلام بعد أن عرفت أمانته في دينه وقوته على تحمل مسئولية العمل، ومن وجوه الأمانة أن من يتولى الوظائف ذوو العلم والكفاءة والعدالة.

واطرح التساؤلات الاتية:

لماذا لا تقوم هيئة مكافحة الفساد بتنفيذ مهامها وفق ما منحتها التشريعات من صلاحيات ومهام؟؟

ما المانع في تنفيذ اقرارات الذمة المالية؟

ما المانع في تشكيل فرق زيارات ميدانية دورية محايدة ونزولها للجهات والسلطات المحلية بشكل دوري والاطلاع على ملفات التعيينات وتنفيذ المشاريع وأوجه صرف النفقات وتحصيل الإيرادات وطلب المعلومات والملفات المختلفة وغيرها من الجو انب؟

ما المانع في ان تحال قضايا الفساد لدى الهيئة واحالتها للقضاء وتلك التي ستكتشف لاحقا.

اين الشفافية في أجهزة الرقابة ومكافحة الفساد نفسها؟ ام انها تشكل فقط عبء على موازنة الدولة ودون جدوى من إعادة تشكيلها؟

اين دور الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في القيام بوجباته أيضا ولماذا يغيب التنسيق بين جهات الحكومة كافة فيما يتعلق بمكافحة الفساد؟

اين دور مجلس النواب رغم مضي زمن طويل عليه في القيام بوجباته الرقابية على أداء الحكومة؟ اين لجانه البرلمانية؟

هل من المعقول ان المواطن اليمني

يتحمل على كاهله المنهك كل شيء من تضخم وفساد وتدهور العملة والخدمات ويتحمل أيضا لوحده نتائج الإصلاحات الحكومية في صورة نهائية تتمثل في ارتفاع الأسعار وأسعار الخدمات والمشتقات النفطية والغاز.... الخ دون ان تتحمل الدولة مسؤولياتها وتصلح ذاتها ومؤسساتها؟

ولكي تعززالحكومة من جهودها في جوانب التنمية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي والأمني يلزمها اصلاح المؤسسات وتفعيل الرقابة ومبادئ الحكم الرشيد إذ تشير الدكتورة عبير محمد في توصيات دراستها حول تحليل مقومات التنمية الاقتصادية في الدول العربية في ضوء الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة ضرورة إصلاح القطاع الإداري ومواجهة الفساد وتطبيق ممارسات أفضل في الإدارة و الحوكمة تزامنا مع العمل على استقرار الاوضاع الاقتصادية والسياسية في المنطقة لما له من انعكاسات إيجابية مباشرة وغير مباشرة على تحقيق أهداف التنمية.

لان الدولة وحدها هي مسئولة عن تحقيق نتائج التنمية وهي مسئولة ثانيا عن الإخفاق في تحقيق نتائج التنمية والتقدم في اهداف الالفية ومحاربة الفساد وجذب الاستثمار.

والسبب في تدهور الوضع النسبي للمنطقة العربية في مجال بيئة الاعمال هو ضعف الجهاز الاداري والتنظيمي، وصلابة القوانين وانتشار الفساد الإداري مما يعوق الاستثمار.

قبل الحرب ورغم سياسات الإصلاح الاقتصادي وما ارتبط بها من تدابير مثل تحرير التجارة وبرنامج خصخصة المؤسسات والمرافق المملوكة للدولة، الا أن تدني أجور الموظفين في مقابل ارتفاع الأسعار، قاد إلى استشراء الفساد الإداري والمالي، حتى فوارق الدعم الحكومي استغلتها جماعات الفساد لصالحها وعلى الرغم من إنشاء عدد من الهيئات المعنية بمكافحة الفساد مثل الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد، واللجنة العليا للمناقصات والمزايدات، إلى جانب أجهزة الرقابة الموجودة سابقاً مثل الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة والإدارات العامة للرقابة في إطار الوزارات والمؤسسات الحكومية، فإن تأثير هذه الجهات في مكافحة الفساد ظل غير فاعل لخضوعها للسلطة التنفيذية ولغياب إرادة سياسية حقيقية لمكافحة الفساد، ولغياب مبدأ المساءلة والمحاسبة لشاغلي السلطة التنفيذية بكل مستوياتها، ولذلك فقد ظلت اليمن لسنوات ولازالت تصنف في التقارير الدولية المهتمة بمراقبة الفساد ضمن قائمة الدول الأكثر فساداً في العالم ، وممكن يستمر هذا الترتيب مستقبلا لسنوات قادمة ، مالم يعلن الحرب على الفساد ،وتفعل أجهزة الرقابة ومكافحة الفساد لتعمل باستقلالية ،وحياد وعمل مهني لا يخضع للهرجة الإعلامية ،والحسابات السياسية والمكاسب الشخصية والابتزاز وامتلاك إرادة وطنية صلبة و سياسة قوية لمكافحة الفساد وإصلاح أجهزة الدولة كافة.

■ الاثار السلبية للفساد على النمو الاقتصادي

تخفيض معدلات الاستثمار:

تشير الكثير من الدراسات النظرية والتطبيقية إلى إن للفساد الإداري والمالي تأثيرات سلبية على النمو الاقتصادي من خلال خفضه لمعدلات الاستثمار الأجنبي والمحلي على حد سواء، فالمستثمريتجنب البيئة التي يشيع فيها الفساد لأنه يضطر على سبيل المثال لدفع الرشاوى المادية والعينية وتقل حوافز الاستثمار سواء بالنسبة لمنظمي المشروعات المحلية أو الأجنبية.

■ تشوه بنية الإنفاق الحكومي:

هي القناة الثانية التي يؤثر فيها الفساد على النمو الاقتصادي. حيث تشير الدراسات النظرية والتطبيقية إلى أن مشاريع الاستثمار في القطاع العام تهيئ فرص الفساد وذلك لصعوبة تحديد سعرها في السوق أو لأن إنتاجها أو شراءها يتم من قبل مؤسسات محدودة كمشروعات البنية التحتية، الإنفاق العسكري الاستثمارات في قطاعات النفط والغازوغيرها إضافة إلى ذلك فإن الفساد يؤدي إلى تدني كفاءة الاستثمار العام وإضعاف مستوى الجودة في البنية التحتية العامة أوزيادة تكلفتها الحقيقية ومن ذلك التلاعب بالمواصفات الفنية للمشاريع ،ومن الفساد التكليف المباشر لتنفيذ المشاريع دون إعلان المناقصات امام المتقدمين وهذا جانب اخرمن صور الفساد.

إضافة الى تخصيص النفقات العامة نحو الأنشطة المظهرية كالأنشطة الرياضية والأندية ووسائل الإعلام والاحتفالات ونحوذلك مما يطلق عليها مشاريع (الفيل الأبيض) لان هذه مشاريع غير منتجة في مقابل إهمال الكثير من المشروعات المنتجة والأنشطة الاقتصادية المهمة، كالإنفاق على المشروعات الزراعية والصناعية، أويكون الإنفاق عليها بشكل غير كاف، أو يتم إسناد المناقصات والمشروعات على شركات معينة مملوكة لأصحاب النفوذ، وتنفيذ المشاريع دون دراسات جدوى اقتصادية وفنية ومالية مما يترتب على ذلك الفشل في تحقيق اهداف المشاريع.

■ تفاقم وعجز الموازنة العامة:

يعمل الفساد على تقليل الإيرادات العامة وزيادة النفقات العامة وذلك من خلال التهرب الضريبي غير المشروع أو الحصول على إعفاءات ضريبية غير مشروعة، او تضخم نفقات الحكومة لأي سبب من الاسباب كما يزيد من تكلفة بناء وتشغيل المشروعات العامة، مما يؤثر سلبا على الموازنة العامة للدولة حيث تقل الإيرادات الضريبية نتيجة للتهرب فتضعف بذلك قدرة الحكومة على تمويل

الاستثمارات اللازمة للتنمية ومن ضمن الإشكالات تعدد جهات تحصيل الإيرادات والنقاط بشكل غيرقانوني ودون مستندات رسمية موحدة لوزارة المالية ولربما تؤول الى حسابات خاصة بعيدا عن حسابات الحكومة.

■ تشويه الاسواق وسوء التخصيص في الموارد:

بسبب ضعف قدرة الحكومة على فرض الرقابة، ونظم التفتيش لتصحيح فشل السوق تفقد الحكومة سيطرتها الرقابية على البنوك والتجارة الداخلية والمستشفيات والنقل والأسواق المالية.. الخ وذلك مما يشوه الوظيفة الأساسية للحكومة، في تنفيذ العقود وضمان حماية حقوق الملكية.

■ زيادة حدة الفقر وسوء توزيع الدخل:

يؤدي الفساد إلى إثراء القلة على حساب الكثرة مما يساعد على تعميق الفجوة بين من يملكون ومن لا يملكون، وتصبح الخدمات العامة مسألة خاضعة للبيع والشراء، مما يؤدي إلى خلق حالة من التمييز والطبقية وعدم العدالة داخل المجتمع.

وللفساد اثار سلبية أخرى تتمثل في إن الفساد يخلق مناخًا ترتفع فيه مستويات المخاطر؛ الأمر الذي يؤدي إلى هروب أصحاب رؤوس الأموال إلى خارج الوطن، وكذلك أصحاب الكفاءات الاقتصادية؛ لعدم حصولهم على وظائف مناسبة وبسبب الوساطة والمحسوبية. كما يتسبب الفساد في ضياع أموال الدولة؛ بسبب سرقتها، وتبذيرها على مصالح شخصية،

وقد يؤثر الفساد سلبًا على نصيب الفرد في الناتج المحلي، فقد أظهرت الدراسات التي أجريت في السنوات الماضية أن ثلث الناتج المحلي في العالم العربي يضيع نتيجة عمليات الفساد المختلفة، كما أنه في بعض الحالات يؤدي الفساد إلى سرقة إيرادات الدولة من الموارد الطبيعية وغيرها.

■ الاثار الاجتماعية السلبية للفساد

انهيار اخلاقيات الوظيفة العامة:

أن المحسوبية أو المحاباة الناجمة عن استغلال العلاقات المختلفة وصلات المعرفة تعمل على نمو آليات الفساد حينما يتفاقم ذلك الاستغلال، لذلك نرى هذه الآلية الفاسدة تضرب مفاصل مهمة في الجهاز الحكومي ومنها المناصب الإدارية العليا التي تشغل طبقا للآلية الفاسدة (التعيين وفق المحاصصة الحزبية او العلاقات الاجتماعية والمصالح) هذه الالية امتدت الى اختيار وتعيين الموظفين في مكاتب المنظمات الدولية في اليمن والمنظمات المحلية أيضا حيث يتم اختيار الموظفين حتى في الفرص المؤقتة تبعا للوساطات والعلاقات الشخصية دون إجراءات اختيار موارد بشرية سليمة، هذه العناصر بعيدة عن الكفاءة وهذا الامر يؤدي إلى إضعاف هيبة الدولة والحكومة وأجهزتها أمام المجتمع وثقة الناس بها نتيجة لتراكم العناصر غير المؤهلة فيها وإدارتها لها من جانب، وضعف أداء تلك المنظمات واخفاقها في إدارة المشاريع التنموية والإنسانية من جانب اخر.

■ سيادة القيم الدخيلة على المجتمع:

إن الآليات الفاسدة أدت إلى سيادة قيم جديدة دخيلة على المجتمعات التي أنتشرت فيها، فأصاب الخلل منظومة القيم السائدة وأخلاقيات العمل وبدأت (الرشوة والعمولة والسمسرة والوساطة) تأخذ شكلاً أصبح بالتدريج عبارة عن نظام جديد للحوافز في المعاملات اليومية فتأثرت بذلك أخلاقيات وقيم المجتمع.

■ إشاعة الفساد:

إن المساهمة الواسعة للفساد والقبول الشائع له يعمل على ظهور صورة عامة عن النجاح والقيم الاستهلاكية وعدم إحترام القوانين والمؤسسات فتشكل بمجموعها أقنية التداول الرمزي لعلاقات السلطة والسيطرة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

■ اضعاف اخلاقيات العمل في المجتمع:

في ظل الفعالية المتعاظمة لعلاقات السوق وفي سياق الإنفتاح على تدفق

السلع والصور والنماذج السلوكية المندرجة تحت إسم (العولمة) وفي ظل إعادة تشكيل منظومة القيم وإعادة ترتيبها يساهم الفساد في تسريع عملية الإنتقال من قيم الجماعة المتماسكة إلى قيم الأفراد الباحثين عن النجاح الفردي وإن إستظلوا بخيمة الجماعة، فتصبح قيم الثراء وخاصة السريع وغير المشروع لها الأولوية في سلم القيم، مما يضعف من أخلاقيات العمل في المجتمع. وتسرع ممارسات الفساد الشبكية ما بدأته. ومن الاثار السلبية الاجتماعية الأخرى انه يسهم في عدم تكافؤ الفرص، وانتشار الظلم بين الناس، ويؤدي هذا إلى الاحتقان الاجتماعي، والحقد، وازدياد معدل الجريمة، وقد يؤدي هذا إلى انهيار النسيج الاجتماعي. وهناك تأثيرات سياسية للفساد منها الضغوطات الداخلية والخارجية، واضعاف الحكومة في الداخل والخارج يضعف الفساد الحكومة داخليا وخارجيا من خلال انكشافها، فعلى الصعيد الداخلي يؤدي الفساد إلى عزوف أصحاب الكفاءات الشرفاء ويصبح التهافت على المناصب من أجل تحقيق المنافع الشخصية وإن قادهم ذلك إلى التنازل والتفريط بمصالح الوطن تجاه العالم الخارجي.

ان للفساد كلفة كبيرة، فترتفع الكلف النهائية للمعاملات والسلع والخدمات النهائية، ويخفض الفساد من الكفاءة الاقتصادية والرفاهية من خلال انتهاكه لسيادة القانون (الشرط الأساسي لإقتصاد السوق) وبالتالي لن تكون هناك حماية لحقوق الملكية الخاصة وتنفيذ العقود.

كما يقلل الفساد من قدرة الدولة على تأمين قدرتها التنافسية والمحافظة عليها، وأن العجز من المنافسة يدخل ضمن هذه التكلفة.

كما يساهم الفساد في القضاء على هيبة وسيادة القانون الذي يؤدي بدوره إلى انهيار البيئة الاجتماعية والثقافية.

التكلفة الأفدح للفساد هي في إشاعته روح اليأس بين ابناء المجتمع، إذ يتفق علماء الاجتماع على انه كلما انخفض الأمل، انخفضت المبادرة، وعندما تنخفض المبادرة يقل الجهد فيقل الانجاز، وبدون

إنجاز يتوارث الناس الإحباط واليأس جيلاً بعد جيل، وحتى تقل المنافسة الشريفة بين الافراد.

■ وختاما:

إن الفساد آفة كبيرة في اليمن، وأسواء من الفساد محاولات التستر عليه، وحمايته والسكوت عنه في أي مستوى. وإذا ضل الفساد يعمل باستمرار و بدون مواجهة حقيقة من الدولة، ومنظمات المجتمع المدني والنخبة ، فستصبح اليمن دولة فاشلة تستند على مؤسسات هشة ، وسيغيب الاستقرار السياسي والامني وستظهر دوامات من السخط الشعبي، و تتكرر الاحداث في حلقة مفرغة، تكتمل بوصول اشخاص لأعلى الهرم من هواة التكسب والسلطة لا يهمهم امر الشعب ولا يملكون مؤهلات القيادة ولا ضمير انساني ولا وطني ويكون ذلك سبب في تأخر اليمن على الصعيدين الاقتصادي والتنموي و عن التقدم في مؤشرات التنمية البشرية وتحقيق أهداف الالفية التي أساسا لم تشهد تغييرا إيجابيا لسنوات طويلة بين ترتيب دول العالم.

المراجع المساعدة:
1.منير محمد الجوبي، وظيفة الضبطية القضائية للهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد في القانون اليمني، مجلة القانون الدولي للدراسات البحثية، العدد العاشر، يوليو، 2022.
2. تقرير أقل البلدان العربية نمواً: تحديات وفرص التنمية الأمم المتحدة، الاسكوا ،2020.
3. عبير محمد، تحليل مقومات التنمية الاقتصادية في الدول العربية في ضوء الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة، كلية الإدارة والتكنلوجيا، الاكاديمية العربية للعلوم والتكنلوجيا والنقل البحري، جمهورية مصر العربية ،2022.
4. إيثار عبود، الفساد الإداري والمالي و آثاره الاقتصادية الاجتماعية في بلدان مختارة، رسالة ماجستير. كلية الاقتصاد، جامعة كربلاء، جمهورية العراق،2009.
5. تقرير التنمية الانسانية العربية للعام 2022 ملخص تنفيذي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
6. وحيد الفودعي، اليمن: غسل الأموال أخطر نتائج الصراع، مركز الدراسات والاعلام الاقتصادي،2022.
7. ياسر الصلوي، دور الحكم الرشيد في تحقيق التنمية البشرية المستدامة-دراسة ميدانية تحليلية للعلاقة بين المتغيرات السياسية والإنمائية، أطروحة دكتوراة، قسم علم الاجتماع كلية الآداب، جامعة صنعاء،2014.
8. جمال الرميضي، دور جهاز الشرطة في مكافحة الفساد الإداري، المجلة العربية للدراسات الأمنية، المجلد37، العدد2021،2
9. هشام الجمل، الفساد الاقتصادي و أثره على التنمية في الدول النامية وآليات مكافحته من منظور الاقتصاد الإسلامي والوضعي، كلية الشريعة والقانون، جامعة الازهر،2014 .
10. راجع بادي، تعزيز سياسات وآليات مكافحة الفساد في الجمهورية اليمنية، تقرير، دون تاريخ.

AL-SADI ATG GROUP

مجموعـــة السعـــدي التجاريـــة
AL-SADI TRADING GROUP

مشاريع الطاقة الكهربائية
Electrical Power Projects

تأجير محطات الكهرباء
Rental Power Plants

أنظمة الطاقة الشمسية
Solar Power Systems

Website: www.al-sadigroup.com

Email: info@al-sadigroup.com

hasseeb@al-sadigroup.com

Tel.: +967 2 247721

+967 2 247751

+967 2 247761

Mobile: +967 770471840

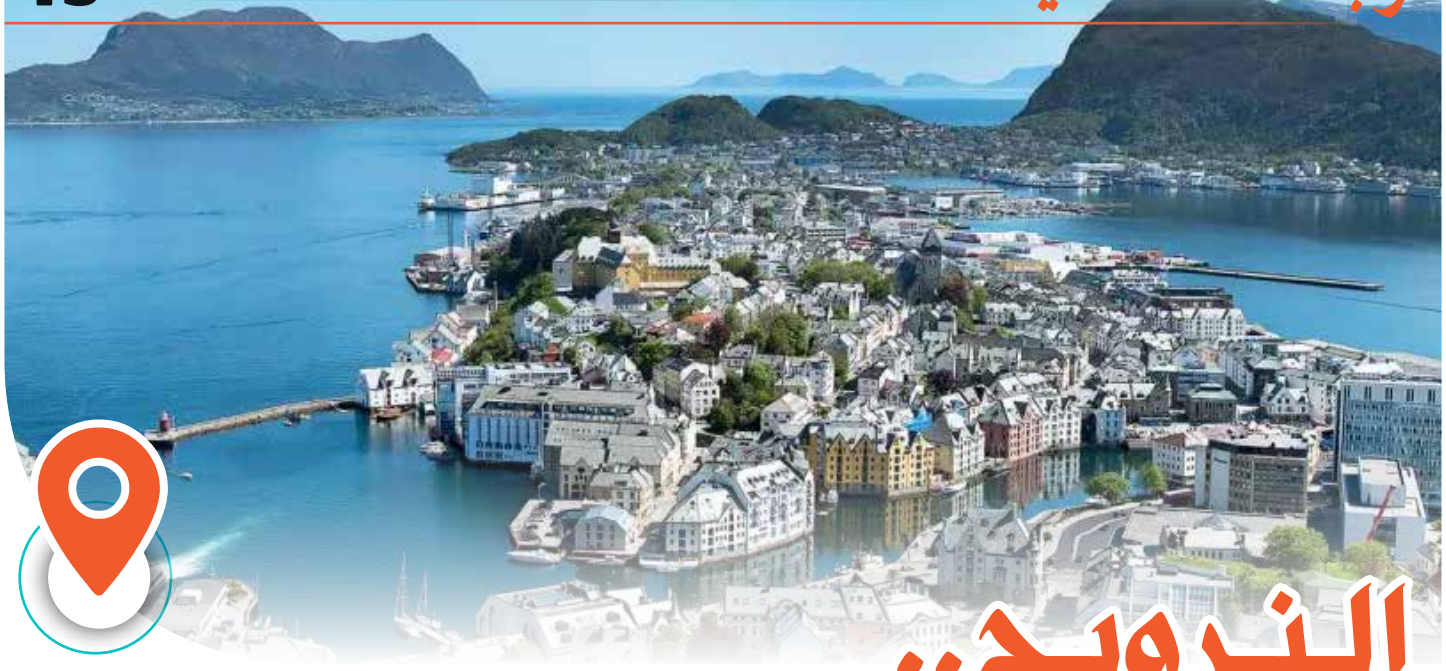

النرويج..
رائدة التنويع الاقتصادي

د/ سامي محمد قاسم
- رئيس قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة عدن

إن التنويع الاقتصادي هي أداة مهمة في عملية التنمية الاقتصادية المستدامة ويعرف التنويع الاقتصادي (Economic Diversity) على أنه عملية إحداث تغيرات هيكلية في البنية الاقتصادية والاجتماعية والعلاقات الإنتاجية التي تر افق النمو الكمي بهدف تحقيق الرفاهية أو تنويع مصادر الدخل عن طريق تبني أسلوب متوازن للتنمية الاقتصادية قائم على التكامل المدروس بين القطاعات والنشاطات المختلفة.

وتعتبر تجربة النرويج في التنويع الاقتصادي هي التجربة الابرز في هذا المجال والتي يمكن من خلالها تقديم نموذج يمكن الاستفادة منه.

مملكة النرويج نلك المملكة الدستورية التي تقع في شمال القارة الأوروبية وتحتل منطقة غرب شبه الجزيرة الإسكندنافية، تصل مساحتها إلى أكثر من 385 ألف كيلو متر، ويبلغ عدد سكانها 5 ملايين نسمة فقط لتكون بذلك إحدى أقل الدول الأوروبية كثافة سكانية. تمتلك النرويج حدودا طويلة مع السويد شرقا. وتتجاور شمالا مع فنلندا وروسيا. ومن الغرب تمتلك سواحل طويلة مع المحيط الأطلسي. وهي بلد غني بالنفط والغاز والطاقة الكهرومائية والغابات.

الناتج المحلي الإجمالي: 515.8 مليار دولار

الناتج الفردي السنوي: 55400 دولار

نسبة النمو: 1.6%

نسبة البطالة: 3.6%

نسبة التضخم: 1.9%

تعتبر النرويج من أكثر دول العالم ازدهارًا ورفاهية، وذلك بسبب السياسات الاقتصادية التي تتبعها الدولة، حيث أنشأت صندوق ثروة سيادي، يهدف إلى حماية اقتصادها من أي تقلبات أو هزات من المحتمل أن تصيب أسواق النفط، وقد أثبتت النرويج ثباتها وقوتها من الناحية الاقتصادية، ويرجع ذلك إلى أنّ قطاع الأعمال فيها يعتمد صفة المرونة والتكيف مع مختلف الظروف، وتعتمد النرويج في نمو اقتصادها على الموارد الطبيعية المتوفرة فيها؛ مثل النفط، والثروة السمكية، والغاز، بالإضافة إلى المعادن، كما تستند في زيادة ناتجها القومي على النفط والغاز، وتصديرهما.

اقتصاد النرويج، هو اقتصاد مختلط متطور حيث تتركز ملكية الدولة في القطاعات الاستراتيجية. على الرغم من حساسيته لدورات الأعمال العالمية، إلا أن اقتصاد النرويج قد أظهر نمواً قوياً منذ بدء الحقبة الصناعية، وتتمتع البلاد بمعيار حياة مرتفع للغاية مقارنة بالبلدان الأوروبية الأخرى، ونظام رفاه شديد التكامل، يعتمد نظام التصنيع والرفاه الحديث في النرويج على الاحتياطيات المالية المنتجة من استغلال الموارد الطبيعية، وخاصة نفط بحر الشمال، يعتمد النرويج على مصادر الطاقة المتجددة لإنتاج الكهرباء، حيث بلغت نسبة الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة 98%.

وتسيطر الحكومة على المجالات الاقتصادية الرئيسية، مثل قطاع النفط الحيوي، على نطاق واسع من خلال مؤسسات الدولة ذات الأغلبية التي تملكها.

هناك عدة سياسات تعتمد عليها النرويج، من شأنها أن تحافظ على اقتصادها ونموه، ومن هذه السياسات: تحتل النرويج المركز الخامس عالميًا من حيث الخطط السياسية لاقتصادها، حيث ساعد ارتفاع أسعار النفط والغاز في العالم إلى تحول النرويج لدولة تعتمد على الموارد الطبيعية

في نمو اقتصادها، مع إبقائها الاعتماد على البترول بشكل أقل، ساعدت سياسة سوق العمل في النرويج على تخفيض نسبة البطالة فيها بشكل كبير، وذلك من خلال مشاركة المرأة في سوق العمل، وتدريب وتأهيل العاطلين عن العمل، وتشغيلهم، ركزت الحكومة النرويجية على قطاع التعليم، حيث اعتبرته وسيلة مهمة لتنويع اقتصادها، وتطويره، حيث شجعت على تخصصات العلوم والتكنولوجيا والهندسة، إضافة إلى التخصصات التي تتطلب مهارات مهنية، حيث ان النظام التعليمي يعدّ شبه مجاني بالكامل، من المرحلة الابتدائية إلى المرحلة الجامعية، كما يحصل من يحضرون الدراسات العليا على راتب من الدولة.

أسس الاقتصاد في النرويج قائمة على النظام الضريبي، إذ إن أعلى نسبة دخل في الاقتصاد النرويجي تأتي من الضرائب، لذلك فإن هذا النظام يحدده البرلمان فقط، وذلك لارتباطه مع نظام "ويلفير" أو توزيع الثروة العادل، الذي تقوده كل الدول الإسكندنافية، النظام الضريبي النرويجي يعمل بأسلوب الضريبة العليا التي تُفرض على الأعلى أجرًا، بينما الضرائب على الأقلّ أجرًا تكون متواضعة.

النفط النرويجي اكتُشِف للمرة الأولى في الدولة الإسكندنافية عام 1969، وذلك في توقيت تستعد فيه النرويج لاستعادة عافيتها بعد الحرب العالمية الثانية.

بعد اكتشاف النفط النرويجي، أصبحت إيرادات هذا النفط تذهب إلى الصندوق السيادي في الدولة، والذي يعدّ الذراع الاقتصادي الذي تستثمر النرويج من خلاله في مختلف القارات، بداية من أميركا، وصولًا إلى الشرق الأقصى.

الصندوق السيادي في النرويج - الذي يعدّ الأغنى في العالم بما يعادل 1.4 تريليون دولار- هو الذراع الاقتصادي النرويجي في الخارج، ويقوم بمجمل استثمارات فقط في الخارج، وليس داخل الدولة، وهذه الاستثمارات متنوعة لا تخصّ مجالًا معينًا، فهي تتنوع بين البورصة والصناعات النفطية والبتروكيماوية وغيرها.

استثمارات الصندوق السيادي تقع في مختلف الدول والقارات حول العالم، حتى إنه يُجري استثمارات في دول الخليج، خاصة في مجالات الأسهم وصناعة النفط، إذ إن دولة الإمارات من أكثر دول الخليج استهدافًا للاستثمارات من قبل الصندوق النرويجي، وتليها قطر، ثم المملكة العربية السعودية.

تعتبر النرويج الدولة الأولى عالميا في مؤشرات الرفاهية بسبب منظومتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتعتمد في دخلها على النفط والسياحة والتكنولوجيا والصناعة والزراعة.

والنرويج -بلد قراصنة البحر عبر التاريخ- كانت دولة فقيرة، وتعتمد مصادر دخلها على صيد الأسماك والفلاحة حتى منتصف القرن الماضي.

حالة الفقر هذه لم تقف حاجزا أمام بناء منظومة اجتماعية أساسها العدل والمساواة وركائزها التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية، مع منح أهمية استثنائية للأسرة وللطفل باعتباره عماد مستقبل الأوطان.

ورغم توفر النرويج على صندوق سيادي يعد الأكبر عالميا، فإن موارد هذا الصندوق مصونة عن الاستنزاف ولا تُستخدم إلا بنسب محدودة، حيث تعتمد الحكومة في مداخيلها على الضرائب إلى جانب قطاع الغابات والسياحة والتكنولوجيا ومجالات أخرى تعزز الدخل الوطني وتُسهم في الاقتصاد النرويجي الذي يُعد من الاقتصادات القوية عالميا.

■ كيف كانت النرويج قبل النفط؟

بعد الحرب العالمية الثانية وفي خِضَمّ تعافيها من الدمار الذي تسبب به النازيون إلى جانب انخفاض الطاقة الإنتاجية و انتشار البطالة، واجه النرويجيون ظروفاً اقتصادية ومعيشية حالكة.

ركزت الدولة جهود إعادة الإعمار على قطاعات الصيد والزراعة والصناعة الثقيلة وتحديداً الألومنيوم، فبدأ اقتصادها يتعافى رويداً.

وضمن جهود ومحاولات نهضتها، انضمَّت النرويج إلى نظام بريتون وودز وصندوق النقد والبنك الدولي، وأصبحت عضواً في الناتو والأمم المتحدة. كما انضمت إلى منطقة التجارة الحرة الأوروبية وربطت عملتها بالدولار الأمريكي، كما فعلت العديد من الدول الغربية الأخرى بعملاتها.

يطلق على السنوات من 1950 إلى 1973 اسم "العصر الذهبي" للاقتصاد النرويجي، إذ أظهر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي معدّل نمو سنوي قيمته 3.3%.

ولكن رغم ذلك، كان هذا المعدل أقل من معدلات النمو في معظم الدول الأوروبية المجاورة، وكانت الدولة تعمل جاهدة لتأمين فرص العمل والحد من البطالة واللحاق بركاب تعافي القارة العجوز.

في أكتوبر/تشرين الأول 1962، كانت النرويج

على موعدٍ مع مفاجأةٍ ستقلب حسابات الدولة التي يبلغ عدد سكانها 3.6 مليون نسمة فقط آنذاك.

قدمت شركة فيليبس بتروليوم Phillips Petroleum الأمريكية طلباً للحكومة النرويجية لبدء عمليات التنقيب عن النفط في البحر.

لم تتوقع النرويج في ذلك الوقت وجود النفط لديها أصلاً، ولم تكن هناك هيكلية لتنظيم منح امتيازات النفط للشركات المُنَقِّبَة، ولم تملك حتى حدوداً بحرية واضحة مع جيرانها.

كانت قيمة العرض المُقدَّم من شركة فيليبس 160 ألف دولار تُدفع شهرياً للدولة مقابل الحصول على رخصة للتنقيب. قرأت الحكومة في العرض محاولةً للاستحواذ على حقوق التنقيب، لذا لم يكن من الوارد تسليم الجُرف القاري النرويجي بأكمله لشركةٍ واحدة. فإذا كان عهد استكشاف النفط سيبدأ، فليتنافس المتنافسون.

طلبت الحكومة النرويجية من شركة فيليبس الانتظار، وفي هذه الأثناء بدأت مفاوضاتها على حدودها البحرية مع جيرانها.

لكن حتى بعد ترسيم الحدود في عام 1965، كان من الأسهل اتباع خطوات الدنمارك على سبيل المثال، ومنح حقوق التنقيب لشركةٍ أجنبية واحدة، لكن عندما اكتُشِفَ حقل إيكوفيسك الضخم في عام 1969، قررت النرويج أن تسلك الطريق الأطول ولكن الأضمن.

لم تكن في عجلةٍ من أمرها لاستغلال الثروة المفاجئة، وقرّرت أن تفعل ذلك بشروطها الخاصة، وبما يخدم مصالح شعبها.

كانت هذه النية حاسمة لدرجة أن مشروع القانون الذي أُقِرَّ بموافقة جميع الأحزاب السياسية حدّد ما سمّاه "وصايا النفط العشرة"، قبل أن يتم تكريسه لاحقاً فيما سيصبح "قانون البترول النرويجي".

بطبيعة الحال، كانت أولى الخطوات هي إنشاء شركة نفط خاضعة لسيطرة الدولة تسمى Statoil وذلك في عام 1972.

ومع توفُّر الامتيازات البحرية الجديدة، مُنحت

Statoil بشكل تفضيلي أكبر حصص ملكية في أكثر المناطق الواعدة، كما أعفيت الشركة من المساهمة في تكاليف الاستكشاف، والتي مُوِّلت من قبل الشركات الأجنبية الأخرى.

طُلب من المستثمرين الأجانب إنشاء شركات فرعية مقرها النرويج، والتوافق مع لوائح العمل والسلامة النرويجية، وتدريب النرويجيين للتأكد من أن الدولة لا تعتمد تقنياً على الغرباء لتطوير مواردها.

كما طُلب منهم استخدام مقاولين فرعيين نرويجيين وأحواض السفن المحلية حتى لو كانت مناقصاتهم أكثر تكلفة.

على أعضاء منظمة البلدان العربية المصدرة للنفط (أوابك) حظراً نفطياً على أمريكا وهولندا، رداً على قرار الولايات المتحدة إعادة تزويد الجيش الإسرائيلي بالسلاح خلال الحرب، واستمر الحظر حتى مارس/آذار 1974.

على إثر ذلك، أدَّى الحظر لارتفاع أسعار النفط إلى 12.5 و14 دولاراً خلال الفترة ما بين 1974 و1978، كما تعطلت الإمدادات وساد ركود اقتصادي؛ ما خلق شرخاً قوياً داخل دول الناتو، بعدما قررت بعض الدول الأوروبية النأي بنفسها عن سياسات أمريكا في الشرق الأوسط.

بدورها، رأت الحكومة النرويجية التي تتحضَّر للاستفادة من ثروتها النفطية المُفاجئة ضرورة زيادة الضرائب على شركات النفط العالمية لضمان عدم تعويض خسائرها الناجمة عن الحظر على حساب دافع الضرائب النرويجي.

ورغم خلافات الحكومة مع مُمثلي كبرى شركات النفط العالمية آنذاك، فإنها أقرت قانون البترول الجديد لعام 1974 الذي لم يرفع الضرائب على أرباح الشركات فحسب، بل حدد بكل وضوح أن الضرائب ستُحسب على أساس الأرقام التي تقدمها الحكومة النرويجية، وليس الأرقام التي تقدمها الشركات، أي أنّ الحكومة هي التي ستُحدّد قيمة النفط المنتج وتفرض بموجبه الضرائب.

أجمعت كل الأحزاب السياسية على هذا القرار، ولم يدعم أي منها مصالح شركات النفط؛ لم يوجد وقتها ما يسمى "اللوبي" أو منظمات الضغط ولا ناطقين باسم الشركات داخل أروقة القرار السياسي. بل العكس، كان هناك إجماع على ضرورة الاستفادة القصوى من هذه الثروة لصالح المواطن النرويجي أولاً وأخيراً.

هذا الحرص الشديد تجسَّد جلياً في مفارقةٍ تاريخية عندما فرضت الحكومة في إحدى المرات ضريبةً على حادثة تسريب نفطي وقعت عام 1977.

طالب وقتها وزير المالية باجتماعٍ حكوميٍّ طارئ لتحديد الأطر التي سيتم بها فرض الضريبة على النفط العائم على وجه مياه البحر من قِبَل شركة فيليبس، معتبراً أنه حق من حقوق الشعب، ولم يكن ليتركه يذهب سُدىً.

وتفرض النرويج حالياً ما بين 70 و80% ضريبة على أرباح شركات النفط، بعكس دول أخرى مثل كندا، التي تفرض 10% فقط.

■ التخطيط لإدارة الثروة التي ظهرت فجأة

في عام 1983، عينت الحكومة النرويجية لجنة من الخبراء اسمها "لجنة تيمبو"، كانت مهمتها واضحة وصريحة: مراجعة وتقييم مستقبل الأنشطة البترولية.

أوصت اللجنة بأن تُخزِّن الحكومة عائدات النفط في صندوق الثروة السيادية، وأن تنفق فقط العائد الحقيقي للمحفظة الاستثمارية للصندوق.

لتحقيق ذلك، أودعت الحكومة النرويجية أصول النفط في محفظةٍ استثمارية منفصلة، ومن خلال وضع عائدات النفط في صندوق الثروة السيادية، فصلت الدولة فعلياً الدخل المتقلب عن ميزانية الإنفاق القومي، مما حد من تأثير الفائض المتقلب على الإنفاق الحكومي مع الحفاظ على قيمة الأصول.

كما اقترحت اللجنة استثمار الصندوق في الأسواق الدولية لمنع إنهاك الاقتصاد النرويجي. ومع ذلك، لم تكن مجموعة الخبراء متأكدة من قدرة الدولة على الالتزام بصندوق ادخار طويل الأجل مقابل إنفاق عائدات النفط. ثم ختمت توصياتها بتنظيم الموازنة للحد من الإنفاق العام.

طُرحت اقتراحات اللجنة في جدول الأعمال السياسي حكومةً تلو الأخرى، واستمرت فكرة الصندوق قيد النقاش والمداولات خلال الثمانينيات.

أخيراً وبعد 7 أعوام من الدراسات والمناقشات، تأسس "صندوق الثروة السيادية النرويجي" في عام 1990.

أُطلِق على الصندوق بداية اسم "صندوق البترول"، وفي عام 2006 استقبل تحويل أول عائدات نفطية، ثم أُعيدت تسميته بصندوق التقاعد الحكومي العالمي (GPFG) - كما يُعرف اليوم.

كان للصندوق تأثير إيجابي في السماح

للحكومة بإدارة الأصول والعائدات النفطية بشكل مُستدام، مع إمكانية الادخار وحماية الثروة للأجيال القادمة.

استمرت السياسة المالية والمبادئ التوجيهية للاستثمار في التطور على مر السنين، إلى أن أصبح صندوق GPFG النرويجي حالياً أكبر صندوق من نوعه في العالم.

أما الاختلاف الرئيسي بين صندوق التقاعد الحكومي النرويجي والصناديق المماثلة الأخرى فهو أنه يحوّل الأصول النفطية بشكل فعال إلى محفظة استثمارية على المدى الطويل ولا ينفق شيئاً منها، بمعنى آخر:

يدير الأموال بانتظام عبر الاستثمار عالمياً.

يستفيد من عوائد الاستثمار بدلاً من الممارسة الشائعة المتمثلة في إنفاق قيمة الأصول بحد ذاتها.

لذا، فهو بمثابة أداة لإدارة التحديات المالية للشيخوخة السكانية والانخفاض المتوقع في الإيرادات البترولية.

وإذا كانت النرويج سادس أسعد دولة على وجه الأرض في يومنا هذا، فإن الفضل يعود أيضاً إلى أنظمة الرعاية والتعليم والصحة الممولة جيداً، التي جعلت نصيب الفرد من الناتج المحلي حوالي 69 ألف دولار سنوياً، وفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي.

منذ تأسيس الصندوق عام 1990، تعاقبت الحكومات بأهوائها اليمينية واليسارية والنيوليبرالية، ومع ذلك دعمت الإدارات المختلفة مبادئ الصندوق وقواعده التي لا خلاف بشأنها.

وخوفاً من "لعنة النفط"، واجه صناع القرار النرويجي العديد من اللحظات المفصلية حول فائدة وتأثير أي قرار على المدى الطويل.

والآن بعد مرور نحو أكثر من 50 عاماً على استخراج أول قطرة نفط، تعتبر النرويج مثالاً يحتذى في الإدارة الفعالة لموارد الطاقة.

الدروس المستفادة من التجربة النرويجية:

1- الحفاظ على الثروات للأجيال القادمة اكثر فائدة من استغلال هذه الثروات بشكل سيئ حاليا.

2- التنويع الاقتصادي وتنويع موارد الدولة هو الضمان لاستمرارية عملية التنمية وتطورها.

3- الضرائب بمختلف انواعها تمثل عائد مهم على الدولة استغلاله.

4- كل القطاعات التي تتميزبها الدولة لابد من استغلالها الاستغلال الامثل فدول مثل اليابان والنرويج تعتمد على القطاع السمكي في تمويل الكثير من برامجها الاجتماعية والتعليمية والصحية.

5- لابد من اشراف الدولة وتدخلها لإدارة مواردها الطبيعية بنفسها وعدم الاعتماد على الشركات الاجنبية بشكل مطلق .

إلى من يهمه الأمر:

المتعاقدون.. العقدة والحل

د. حسين الملعسي
رئيس التحرير

■ أولا: العقدة:

جيش جرار من الموظفين غير الرسميين من الصعب معرفة اعدادهم لعدم وجود احصائيات رسمية، ظاهرة بدأت في التسعينات من القرن الماضي كانت أعدادهم محدودة جداً منها رسمية ووفقا للقانون أما الغالبية العظمى لم تكن متو افقة مع التشريعات السائدة وزاد الأمر سوءً بعد الحرب الاخيرة عندما تحولت إجراءات التعاقد إلى عمليات عشو ائية تقوم بها الوحدات الادارية من دون اشراف الخدمة المدنية.

■ اسباب ظهورها:

تم اللجوء الى التعاقد عندما تقلصت الاعتمادات المالية في الموازنات والمخصصة للتوظيف حيث لجأت العديد من وحدات الخدمة العامة الى التعاقد منذ منتصف التسعينات وكانت العملية منظمة في بادى الامر وكانت تستخدم لسد العجز في الايدي العاملة وكانت تتم تلبية لاحتياج حقيقي بسبب نقص في قواها الوظيفية نظراً لندرة الوظائف المرصودة بموازناتها لعدة سنوات مما اضطرها للبحث عن خيارات اخرى لتغطية العجز من الموظفين وما لبث ان تحول التعاقد لدى بعض الوحدات الادارية الى التعاقد دون حاجة و انما محسوبيات ومجاملات وفقا لمبدأ الأقرباء اولى بالتعاقد حيث اصبح التعاقد منذ نشوب الحرب الأخيرة اجراء غير قانوني ومخالف لشروط التعاقد المنصوص عليها في قانون الخدمة المدنية رقم 19 لسنة 1991م ولائحته التنفيذية واهمها:

1. توفر المخصصات المالية للتعاقد في موازنة الوحدة في الباب الأول بند الأجور التعاقدية.
2. الموافقة المسبقة من وزارة الخدمة المدنية على التعاقد.
3. ضرورة تطابق حقوق الموظف المتعاقد من حيث الأجر مع حقوق الموظف الدائم.
4. حق الموظف المتعاقد في الاشتراكات التأمينية وفق قانون التأمينات والمعاشات أسوة بحق الموظف الدائم.

■ أعداد المتعاقدين:

حاولت الحصول على معلومات حول اعدادهم من المصادر الرسمية دون جدوى حيث لا يمكن معرفة عددهم الحقيقي على الاطلاق وعند محاولة اخذ نماذج محدودة والقياس عليها شعرنا بحجم المشكلة الكبير جدا، ففي احد المرافق الأيرادية شكلت نسبة المتعاقدين رسميا حوالي 40٪ ونسبة المتعاقدين رسميين و غير رسميين حوالي 60٪ من اجمالي الموظفين الرسميين، بينما وجدنا في احد المؤسسات التعليمية الجامعية أن نسبة المتعاقدين شكلت حوالي 23٪ من الهيئة التعليمية الاساسية والمساعدة الى الهيئة التعليمية الاساسية والمساعدة الرسميين، اما نسبة المتعاقدين الموظفين في نفس المؤسسة التعليمة الجامعية فيبلغ 47٪ من اجمالي الموظفين، ان تلك المعلومات كنموذج لعدد المتعاقدين ونسبتهم ودورهم الكبير والذي يعد هام في تسيير مؤسسات الدولة يقابله حرمان واجحاف مزري في حقوقهم.

■ من يتحمل المسؤولية:

أجزم ان اغلب التعاقدات مخالفة تماما لشروط التعاقد وهي مشكلة يتحمل مسؤوليتها كل الاطراف سواء الحكومة بدرجة رئيسية والوحدات الادارية التي وجدت في التعاقد منفذا سهلا للهروب من الاجراءات والضو ابط والاشتراطات المطبقة عبر بو ابة الخدمة المدنية انه الفساد والمحسوبية بتفضيل التعاقد مع الاهل والاقارب والمعارف (وربما من يدفع أكثر) دون اي مؤهلات تتطلبها الوظائف، واصبحت الوحدات الادارية العامة إقطاعيات خاصة ساعد على ذلك غياب تام للأجهزة الرقابية.

■ اجور المتعاقدين:

لعل اكبر مأساة تر افق عملية التعاقد هي ضياع الحقوق وخاصة الاجور التي تمنح لهم بالمخالفة للقانون والمنطق واعتبرها انتهاك صارخ لحقوق الإنسان قد تتساوى مع العبودية في القرون الوسطى، ففي احد المرافق الأيرادية يتقاضى المتعاقد حوالي 25000

ريال كمتوسط اجر شهري ما يعادل 20 دولار امريكي ، وفي احد مؤسسات التعليم الجامعي يتقاضى الموظف حوالي 7000 ريال شهريا للإداريين مع اضافة 11000 ريال مكافأة اي 18000 ريال شهريا ما يعادل 15 دولار امريكي واعرف حالة هنا يعمل صاحبها منذ 2001م، اما اعضاء الهيئة التعليمية فيعملون دون اي اجور تذكر، اجزم ان ما يتقاضاه المتعاقدين لا تفِ باي متطلبات لأشخاصهم ما بالكم بحاجات اسرهم واجزم ان اجور بعض المتعاقدين هي اقل بكثير من مخصصات تصرف على رعاية وتغذية عصفور في بلدان اخرى.

■ حقوق المتعاقدين المهدورة

1. عدم مساواة راتب المتعاقدين مع راتب الموظفين الأساسيين بحسب قانون الخدمة المدنية النافذ.
2. عدم احتساب سنوات العمل كمتعاقد سنوات خدمة ينتفع بمميزاتها في حال التثبيت او التقاعد.
3. عدم تحديد مهام محددة للمتعاقد حسب تخصصه ومؤهلاته بل يتم في بعض الاحيان استغلاله ليقوم بأعمال وخدمات مجحفة تخدم مصالح الوحدة الادارية.
4. غياب اي ضمانات في اولوية التوظيف الرسمي عند وجود وظائف رسمية والزج بهم في منافسة غير عادلة على الوظائف دون مراعاة خدماتهم.

ان توظيف المتعاقدين والذي انقضى على تعاقد البعض أكثر من عشرين عاما هي قضية انسانية ملحة مع ضرورة اعادة توزيعهم حسب الحاجة والكفاءة والتخصص ومحاسبة الوحدات الادارية التي تعاقدت معهم بالمخالفة للقانون المذكور اعلاه ووقف فوري لأي توظيف او تعاقدات جديدة حتى تحل مشاكل التعاقدات المتراكمة منذ التسعينات من القرن الماضي حتى الان.

■ الحل

المتعاقدين فئة شباب وخريجي جامعات ومعاهد في كافة التخصصات ، اصبح مصيرهم الوظيفي صعب للغاية، فاغلب التعاقدات لدى وحدات الخدمة العامة هي مخالفة لشروط التعاقد حيث برزت مشاكل وصعوبات حالت دون استكمال إجراءات تثبيتهم لأسباب عديدة ووجهة اهمها عدم علم الخدمة المدنية بذلك وعليه ان حل تلك المشكلة الانسانية الكبيرة يمكن ان يتم عبر قيام وزارة الخدمة المدنية والتأمينات بمعرفة اعدادهم وتوزيعهم في الوحدات الادارية وبعدها يجب اعطائهم الاولوية في التوظيف حسب حالات التعاقد كأولوية لا تقبل التسويف والتأجيل مع ضرورة توفير الموارد المالية في الموازنة العامة للدولة وكما يجب رفع اجورهم فورا الى الاجور القانونية للمتعاقدين ودفع مستحقات التقاعد ومنحهم افضلية في التوظيف واحتساب تعويضات مالية لهم عن الاجور الضائعة تدفع لهم عند تحسن وتوفر الامكانيات المالية مستقبلا.

ادعو السلطات والاعلام والقضاء وخاصة النائب العام والراي العام عموما للوقوف على حل مشرف لقضية المتعاقدين.

هذا والله الموفق والمستعان،،،

القطيبي لحظات

يمكنك الآن إرسال واستقبال الحوالات
عبر نظام التحويلات (**لحظات**)
من بنك القطيبي

بنك القطيبي
Qutaibi Bank

@Qtbbank
8009999
qtbbank.com

تمكين ... وأمان